SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

في الذكرى الثانية عشرة
لانطلاق الحراك الشعبي

الانتقال السياسي الديمقراطي المطلب الأساسي
للحراك الشعبي منذ 12 عاماً

توثيق مقتل **230224** مدنياً
بينهم **15272** بسبب التعذيب
واعتقال تعسفي/ إخفاء قسري
لـ **154817**، وتشريد قرابة
14 مليون سوري

الأربعاء 15 آذار 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R230211

المحتوى

أولاً: التقرير السنوي الثاني عشر وتحديث لحصيلة أبرز الخسائر البشرية:..... 1

ثانياً: تغير كبير في مناطق السيطرة تبعاً للتطورات العسكرية، وسلاح الطيران المسؤول الأول عن عمليات القتل والتدمير والتشريد:..... 2

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا خلال اثنا عشر عاماً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 6

رابعاً: المجتمع الدولي فشل بشكل ذريع في حلّ النزاع السوري وتحقيق انتقال سياسي:..... 24

خامساً: تسييس ملف المساعدات الإنسانية منذ عام 2014 ساهم في تفاقم أضرار كارثة زلزال 6/ شباط/ 2023: 26

سادساً: كافة مراسيم العفو أفرجت عن 7351 معتقلا تعسفيا وما زال لدى النظام السوري قرابة 135253 معتقلاً/مختفٍ قسرياً: 27

سابعاً: معضلة الاختفاء القسري شبح يلاحق ذوي المختفين، وتخوف على مصير قرابة 112 ألف مواطن سوري:..... 28

ثامناً: سوريا ليست آمنة على سكانها ولا لعودة اللاجئين:..... 30

تاسعاً: بعد ارتكابه انتهاكات فظيعة وجرائم ضد الإنسانية؛ محاولات لإعادة تعويم النظام السوري:..... 32

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات: 33

أولاً: التقرير السنوي الثاني عشر وتحديث لحصيلة أبرز الخسائر البشرية:

قبل اثني عشر عامًا، نزل الشعب السوري إلى الشوارع للمطالبة بحقه في التغيير السياسي من حكم العائلة إلى انتخابات ديمقراطية، وبالحرية من تسلط الأجهزة الأمنية وبالكرامة، وامتدت المظاهرات الشعبية لتشمل مختلف المحافظات السورية، واستمرت على مدى أشهر طويلة، قابل النظام السوري هذه المظاهرات بإطلاق الرصاص الحي، وبحملات اعتقالات واسعة طالت المئات من المتظاهرين، وتعرض المعتقلون للتعذيب الوحشي، ومات العديد منهم تحت التعذيب، وقسم آخر تعرض للاختفاء القسري وما زال العديد منهم مختفياً حتى الآن، ولم يقم مجلس الأمن ولا المجتمع الدولي بردع النظام السوري عن هذه الانتهاكات التي وصلت إلى جرائم ضد الإنسانية، مما ساهم في تحول الحراك الشعبي إلى نزاع مسلح داخلي في الربع الأول من عام 2012 أي بعد مرور قرابة عام على اندلاع المظاهرات السلمية، ودخلت أطراف عدة في هذا النزاع مما تسبب في طول مدة الكارثة السورية.

طوال جميع تلك السنوات مورست أفظع أشكال الانتهاكات بحق الشعب السوري، وكان النظام السوري متفوقاً دوماً على جميع أطراف النزاع الأخرى بحجم وشدة الانتهاكات التي وصلت إلى قتل مئات الآلاف، وإخفاء قسري لعشرات الآلاف، وقتل آلاف السوريين تحت التعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات التي نقوم بتحديث حصيلتها بشكل دوري استناداً إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التي تم بناؤها على مدى قرابة اثنا عشر عاماً استناداً إلى عمليات المراقبة اليومية التي يقوم بها فريق عملنا داخل وخارج سوريا، ويمكن الاطلاع على منهجية عملنا عبر الرابط التالي.

في كل عام تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي في هذه الذكرى، وهذا هو التقرير الثاني عشر، ومنعاً من تكرار تسلسل أحداث تُصوِّرُ النزاع المسلح الداخلي واستمراره والعجز الدولي حتى الآن عن إيجاد حلٍّ له، نحاول في هذا التقرير أن نذكِّر الجميع بالكلفة البشرية الهائلة التي خسرها السوريون في نضالهم نحو الحرية والديمقراطية ودولة القانون، ونستعرض تحديثاً لحصيلة أبرز الانتهاكات التي تعرَّض لها الشعب والدولة السورية، وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما أننا نقوم بسرد لانتهاكات أخرى، غير تلك التي نقوم بتوثيقها، مستندين فيها على بيانات أممية ومنظمات دولية ذات مصداقية عالية، من أجل إعطاء صورة أكثر شمولية عن جسامة الكارثة التي حلَّت بالسوريين، وذلك من أجل التأكيد على أن الانتهاكات بحق السوريين لم تتوقف منذ عام 2011، وبأن المجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الأمن الدولي قد فشل بشكل مطلق في إيجاد حل للنزاع السوري يضمن انتقال سياسي بشكل ديمقراطي، ويهيئ الظروف أمام عودة النازحين واللاجئين ويؤدي إلى رفع العقوبات المفروضة والبدء في عودة الأمن والاستقرار.

يقول فضل عبد الغني المدير التنفيذي الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> تعد الذكرى السنوية الثانية عشرة للحراك الشعبي ضد النظام السوري تذكيراً صارخاً بالمعاناة المستمرة للشعب السوري، وبطول أمد هذا النزاع وعجز المجتمع الدولي ومجلس الأمن عن إيجاد حل له، أو عدم رغبته في ذلك، لقد تُرك الشعب السوري وحيداً في مواجهة أحد أقسى الأنظمة الاستبدادية على وجه الكرة الأرضية، وكذلك مواجهة انتهاكات أطراف النزاع الأخرى، ولم يتقدم مسار الانتقال السياسي خطوة واحدة منذ سنوات طويلة، لقد حان الوقت لإيجاد حل للكارثة السورية، ولن يكون ذلك دون محاسبة النظام السوري المتسبب الرئيس فيما وصلت إليه سوريا والسوريين من معاناة وتشريد لأكثر من نصف الشعب السوري.

ثانياً: تغير كبير في مناطق السيطرة تبعاً للتطورات العسكرية، وسلاح الطيران المسؤول الأول عن عمليات القتل والتدمير والتشريد:

شهدت عموم المناطق في سوريا وعلى مدار سنوات عدة تغيراً كبيراً وتدريجياً في توزع مناطق السيطرة، تبعاً للتطورات العسكرية، وتزامن ذلك مع تحول الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا إلى نزاع مسلح داخلي ومشاركة أطراف عدة في هذا النزاع عسكرياً. ومع انخفاض وتيرة العمليات العسكرية منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار[1] في منطقة إدلب حيز التنفيذ في 6/ آذار/ 2020 بات التغير في واقع السيطرة ضئيلاً مقارنةً بأعوام سابقة، وتوضح الخرائط التالية تغير واقع السيطرة بين أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا سنوياً منذ آذار 2011:

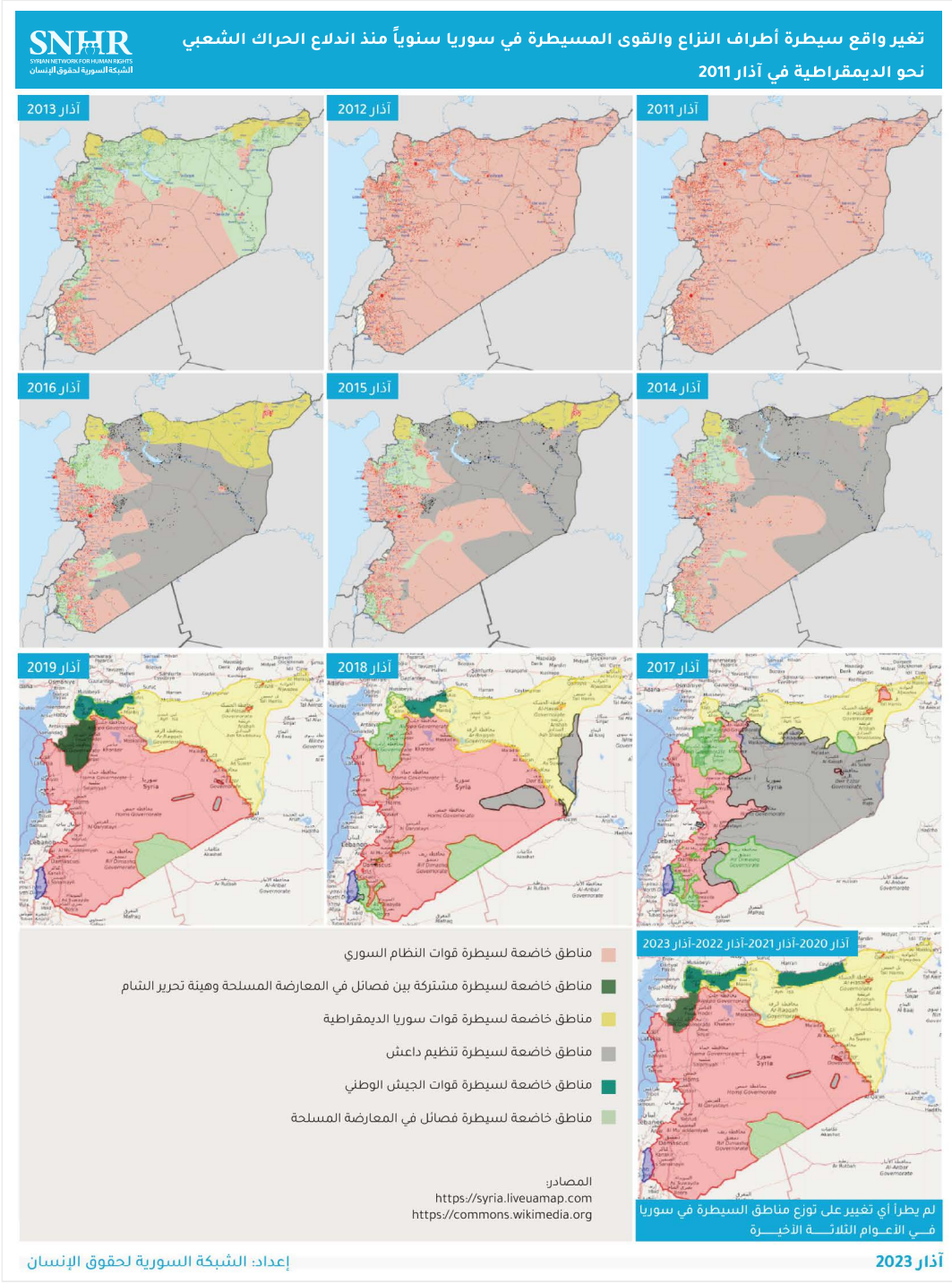

1. تم التوصل إليه في لقاء جمع الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين في موسكو في 5/ آذار/ 2020

ارتكبت مختلف أطراف النزاع والقوى المسيطرة انتهاكات لحقوق الإنسان في سبيل بسط سيطرتها العسكرية على منطقة محددة أو الحفاظ على مناطق نفوذها، ويتصدر النظام السوري وحلفاؤه بقية الأطراف بفارق شاسع، وهو الذي ارتكب عمليات قتل واعتقال منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، وبلغت كثير من الانتهاكات التي مارسها مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وذلك بحسب العشرات من تقارير لجنة التحقيق الأممية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

ولتوضيح حجم وكثافة الانتهاكات التي تعرض لها الشعب السوري في ضوء تغير واقع النفوذ العسكري، وبالاستناد إلى أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقواعد بياناتنا الخاصة بأبرز انتهاكات حقوق الإنسان وبشكل أساسي قاعدة بيانات ضحايا حوادث القتل خارج إطار القانون من المدنيين، وقاعدة بيانات حوادث الاعتقال/ الاختفاء القسري، واللتان تمكناننا من فرز حصيلة الضحايا وفقاً لمكان وقوع الحادثة ووفقاً للمنطقة التي ينتمي إليها الضحية، إضافة إلى قواعد بيانات حوادث استخدام أبرز الأسلحة غير المشروعة (الكيميائية، العنقودية، البراميل المتفجرة)، قمنا بإعداد خريطة تظهر مؤشراً يعكس بشكل تقريبي حجم وكثافة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها المحافظات السورية؛ وقد اعتمدنا في منهجيتنا في أثناء جمع وتحليل البيانات موقع كل حادثة انتهاك، أي المحافظة التي شهدت حادثة القتل، الاعتقال، الهجوم بسلاح عشوائي، بصرف النظر عن المحافظة التي ينتمي إليها الضحايا. ونؤكد أن ما تمكنا من توثيقه هو الحد الأدنى في ظل حجم وكثافة الانتهاكات وسعة نطاقها، إضافةً إلى ما يواجهنا من تحديات في عمليات التوثيق، والتي يمكن الاطلاع عليها عبر الاطلاع على منهجية عملنا.

خريطة تظهر مؤشر كثافة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023

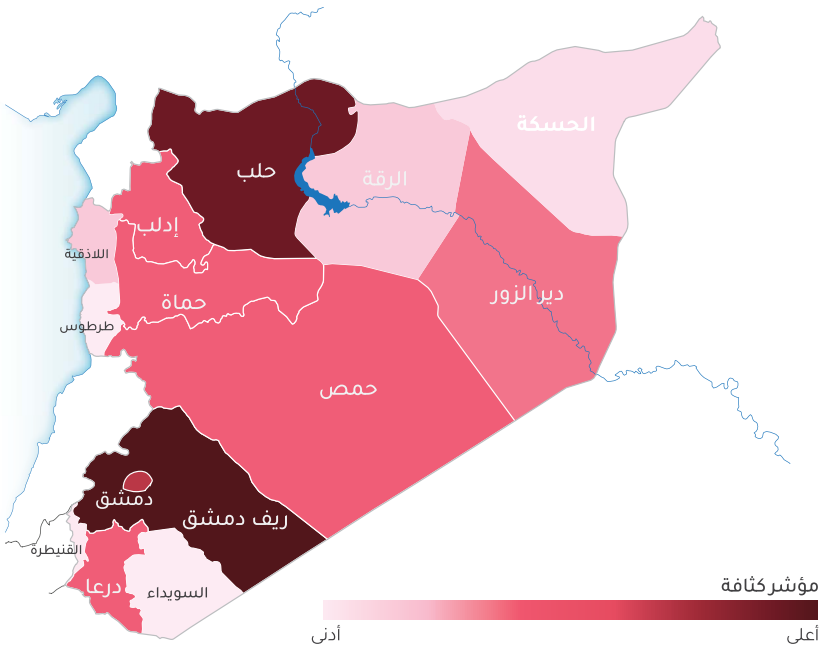

لقد كان لسلاح الطيران، الذي امتلكته كل من قوات الحلف السوري الروسي وقوات التحالف الدولي، وما يستخدمه النظام السوري وحلفاؤه في عمليات القصف من صواريخ وقنابل وبراميل متفجرة الدور الأكبر في إحداث التغيير في واقع السيطرة العسكرية على الأرض، وما نجم عنه من انتهاكات، كان أبرزها عمليات القتل والتشريد والتدمير للبنى التحتية. ووفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن القصف الجوي، هو المتسبب فيما بين 70 إلى 75 % من إجمالي عمليات القتل والدمار، وبالتالي التشريد.

ولتوضيح ذلك بشكل عملي قمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان باختيار عدد من المناطق كعينات، وفق معايير من أبرزها:

- تم اختيار العينات من المحافظات الثلاث الأعلى كثافة وفق مؤشر كثافة الانتهاكات الذي تم عرضه آنفاً.
- تم اختيار العينات من المناطق التي تغيرت فيها السيطرة لصالح النظام السوري؛ على اعتبار أنه:

1. هو الجهة التي تفرض سيطرتها الآن -واقع السيطرة العسكرية شبه ثابت منذ آذار/ 2020- على قرابة 65 % من مساحة سوريا.
2. يتصدر بقية أطراف النزاع جميعاً بارتكابه قرابة 88 % من حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي تمكنا من توثيقها.

- تم اختيار العينات من مناطق شهدت قصفاً جوياً من قبل النظام السوري وحليفته روسيا فقط.

حصلنا على صورتين على الأقل من صور الأقمار الصناعية لكل واحدة من العينات، بهدف إجراء مقارنة بين حقبتين زمنيتين خضعت المنطقة العينة فيهما لسيطرة النظام السوري، وبالتالي فإن المسؤولية كاملة عن حجم الدمار في حقبة تتراوح بين خروج المنطقة عن سيطرة النظام السوري واستعادته السيطرة عليها تقع على عاتق النظام السوري وحلفائه. وفيما يلي 4 عينات تم اختيارها من المحافظات الثلاث الأعلى كثافة في حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي تمكنا من توثيقها منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023:

محافظة ريف دمشق:

صور ملتقطة بالأقمار الصناعية تُظهر حجم الدمار في بلدة مسرابا؛ نتيجة الهجمات السورية الروسية بين تشرين الأول/ 2013 وآذار/ 2018

آذار 2023 إعداد: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

آذار 2023 إعداد: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

صورتان ملتقطتن بالأقمار الصناعية تُظهران حجم الدمار في بلدة الشيفونية: نتيجة الهجمات السورية الروسية بين تشرين الأول/ 2013 وآذار/ 2018

آذار 2023 إعداد: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

محافظة حلب:

صورتان ملتقطتان بالأقمار الصناعية تظهران حجم الدمار في حي الشعار شرق مدينة حلب، نتيجة الهجمات السورية الروسية بين عامي 2012 و2016

آذار 2023 إعداد: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

محافظة دمشق:

صورتـان ملتقطتـان بالأقمـار الصناعية تظهران حجم الدمار في حي القابون شرق مدينة دمشق، نتيجة الهجمات نتيجة الهجمات السورية الروسية بين عامي 2012 و2017

آذار 2023 إعداد: الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا خلال اثنا عشر عاماً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: القتل خارج نطاق القانون: توثيق مقتل 230224 مدنياً بينهم 30007 طفلاً و16319 سيدة:

ما تزال سوريا أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، وعلى مدار 12 عاماً وحتى تاريخ اصدار هذا التقرير لم تتوقف عمليات القتل خارج نطاق القانون على يد مختلف أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن230224 مدنياً بينهم 30007 طفلاً و16319 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري[2]**: 201055 بينهم 22981 طفلاً، و11976 سيدة.
- **القوات الروسية:** 6950 بينهم 2048 طفلاً، و977 سيدة.
- **تنظيم داعش:** 5054 بينهم 958 طفلاً، و587 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام[3]:** 517 بينهم 74 طفلاً، و79 سيدة.
- **الحزب الإسلامي التركستاني:** 4.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة[4] / الجيش الوطني:** 4206 بينهم 1007 طفلاً، و885 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 1420 بينهم 250 طفلاً، و169 سيدة.
- **قوات التحالف الدولي:** 3051 بينهم 926 طفلاً، و658 سيدة.
- **جهات أخرى:** 7967 بينهم 1763 طفلاً، و988 سيدة.

مقتل 230224 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

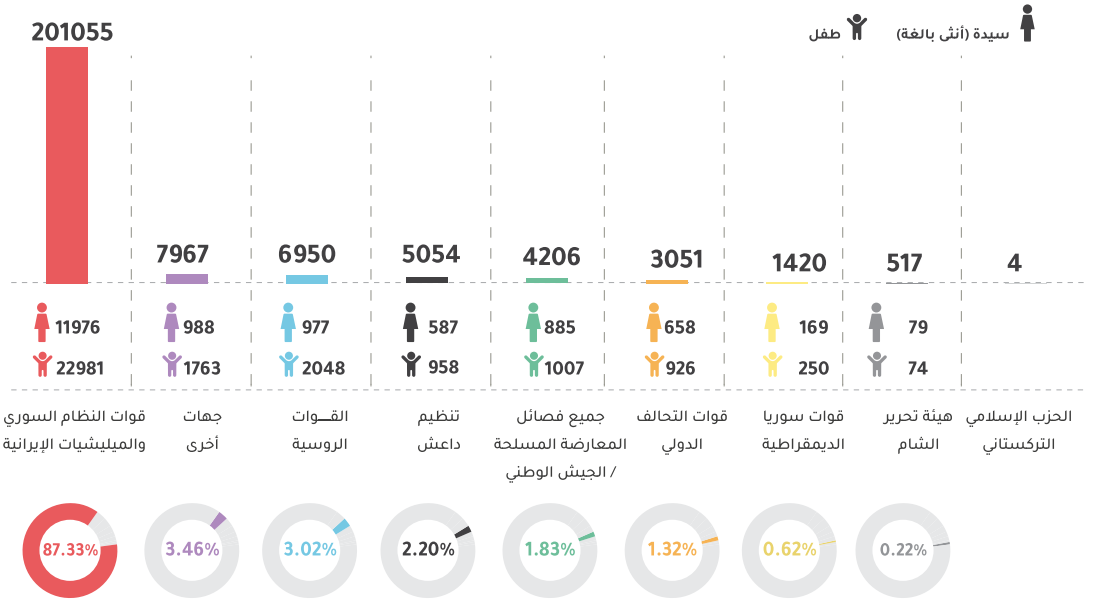

2. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

3. صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.

4. مختلف فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

مقتل 30007 طفلاً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

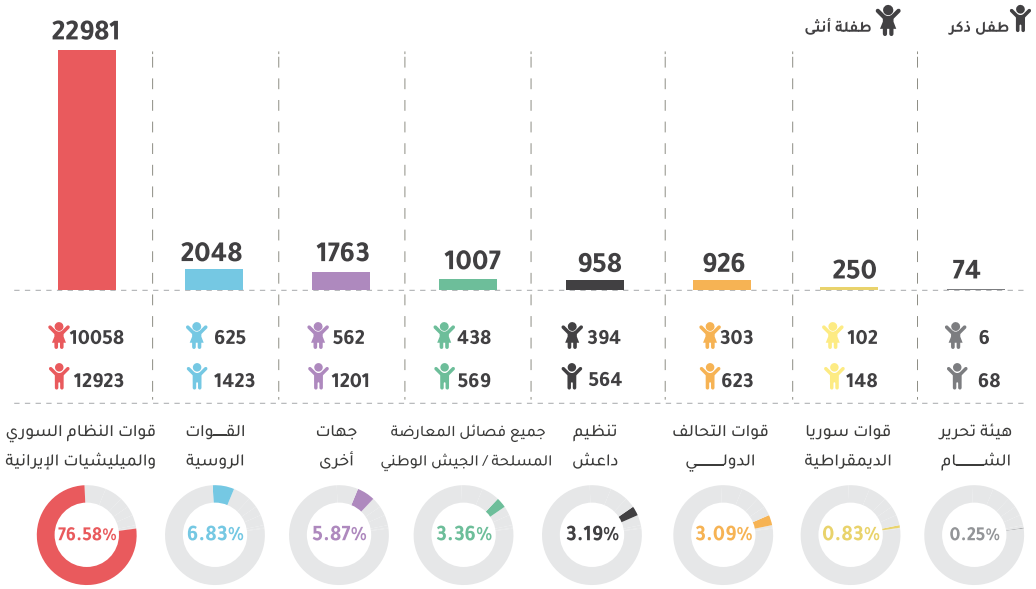

مقتل 28807 أنثى على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

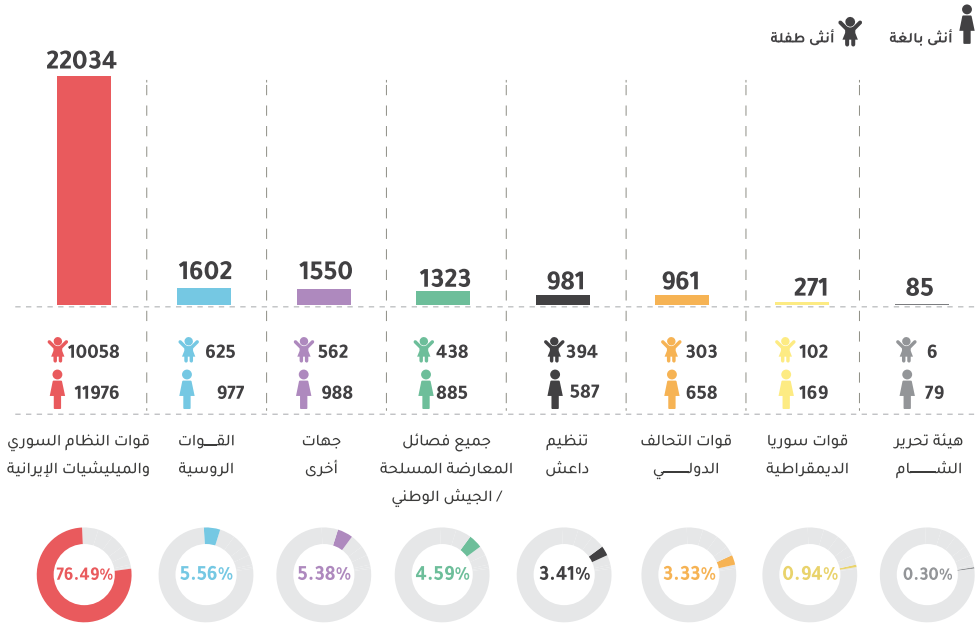

تظهر الرسوم البيانية أعلاه أن قوات النظام السوري وحلفاؤه تتصدر بقية أطراف النزاع بفارق شاسع، فقرابة 91 % من الضحايا المدنيين قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي الإيراني، قرابة 3 % منهم قتلوا على يد القوات الروسية بعد تدخلها العسكري في سوريا في أيلول 2015.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات الـ 12 الماضية على النحو التالي:

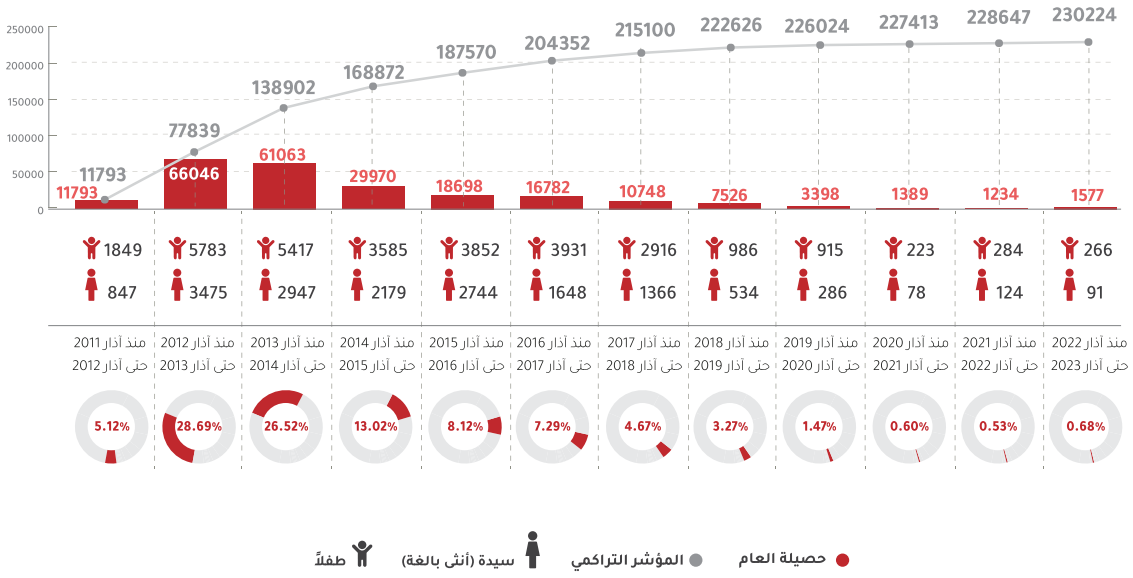

يظهر تحليل البيانات ارتفاعاً في حصيلة الضحايا المدنيين في العام الثاني لاندلاع الحراك الشعبي (منذ آذار 2012 حتى آذار 2013)، تلاه العام الثالث (منذ آذار 2013 حتى آذار 2014)، وقد بلغت قرابة 29 %، و27 % على الترتيب، أي أن نحو 56 % من حصيلة الضحايا المدنيين الذين وثقنا مقتلهم منذ آذار 2011، قد قتلوا بين آذار 2012 وآذار 2014.

وتوزعت حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم منذ آذار 2011 بحسب المحافظات على النحو التالي:

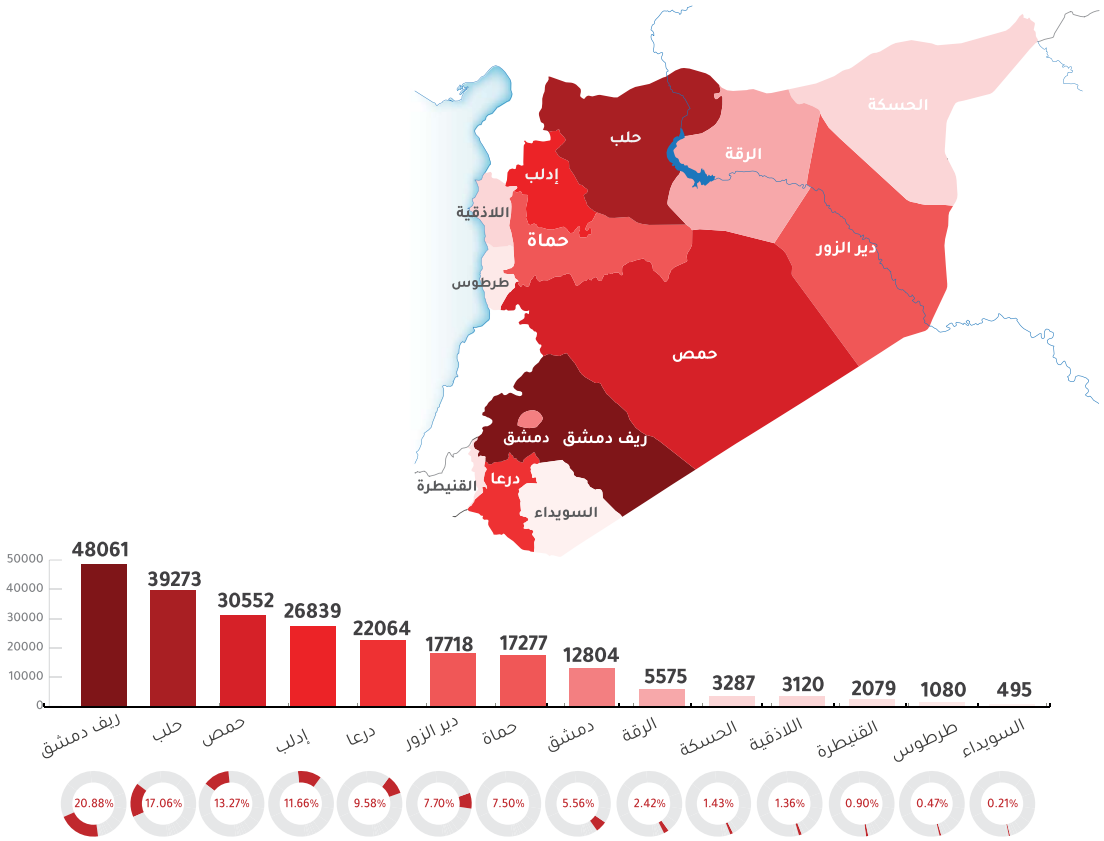

وفق ما يشير إليه توزع حصيلة الضحايا على المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات السورية حوادث قتل بحق المدنيين على مدار السنوات الـ 12 الماضية، وقد تصدرت محافظات ريف دمشق وحلب وحمص بقية المحافظات، حيث سجلنا فيها قرابة 52 % من حصيلة الضحايا الإجمالية، توزعت على النحو التالي: قرابة 21 % في ريف دمشق، و17 % في حلب، ثم 14 % في حمص.

حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 874 من الكوادر الطبية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية:** 655
- **القوات الروسية:** 69
- **تنظيم داعش:** 36
- **هيئة تحرير الشام:** 2
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 29
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 6
- **قوات التحالف الدولي:** 13
- **جهات أخرى:** 64

مقتل 874 من الكوادر الطبية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

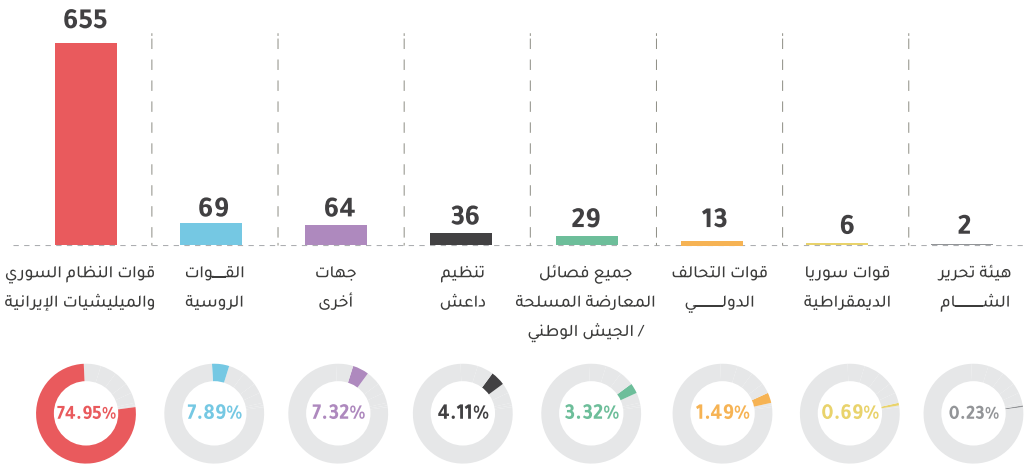

يظهر الرسم البياني السابق أن قرابة 83 % من حصيلة الضحايا من الكوادر الطبية قد قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي، ونشير إلى أن العديد منهم قد قتلوا بسبب قصف المراكز الطبية، أو في أثناء إسعافهم الجرحى، وإن هذه الحصيلة المرتفعة تعتبر مؤشر صارخ على تعمد قوات هذا الحلف استهداف الكوادر الطبية والمراكز التي يعملون فيها وتدميرها.

حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 714 من الكوادر الإعلامية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية:** 553
- **القوات الروسية:** 24
- **تنظيم داعش:** 64
- **هيئة تحرير الشام:** 8
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 26
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 4
- **قوات التحالف الدولي:** 1
- **جهات أخرى:** 34

مقتل 714 من الكوادر الإعلامية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

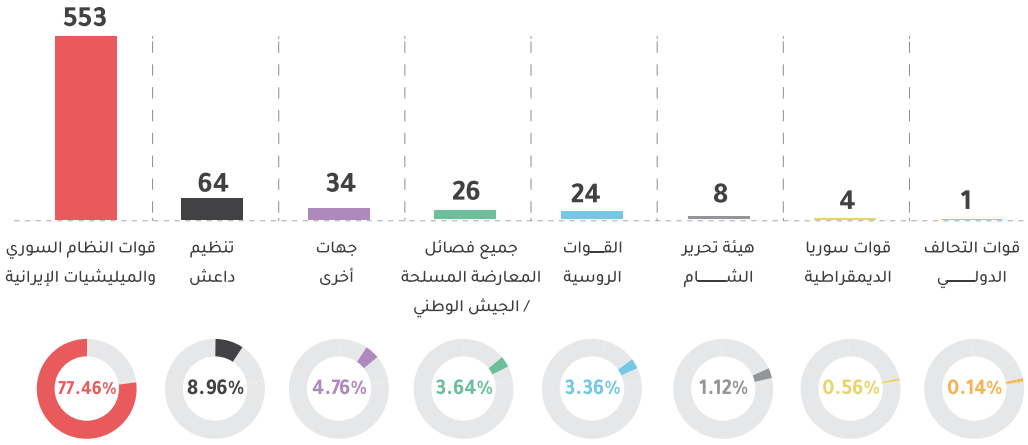

يظهر تحليل البيانات أن قوات الحلف السوري الروسي قد قتلت ما نسبته نحو 82 % من حصيلة الضحايا من الكوادر الإعلامية، قتل قرابة 78 % منهم على يد النظام السوري وقرابة 4 % على يد القوات الروسية.

باء: ما لا يقل عن 154817 معتقل تعسفياً/ مختفٍ قسرياً:

يعتبر الاعتقال التعسفي من أول الانتهاكات التي مارسها النظام السوري ضد الحراك الشعبي الذي انطلق في آذار/2011 وطالب بإصلاح سياسي ونادى بالحرية والكرامة، واتسمت عمليات الاعتقال بأنها واسعة النطاق، لم تميِّز بين الفئات العمرية أو الجنس أو الانتماءات الدينية والسياسية، ومع توسع المظاهرات وانتشارها في مختلف المحافظات السورية ازدادت وتيرة عمليات الاعتقال التعسفي بهدف ترهيب المتظاهرين وردع بقية أبناء الشعب عن الانضمام للحراك الجماهيري، وهذه العمليات في حقيقتها أقرب لعمليات الخطف، في الغالبية العظمى منها (بنسبة قد تصل إلى 90%)، وقد سخَّر النظام السوري إمكانيات الأجهزة الأمنية التي تمتلك عشرات آلاف العناصر لتنفيذ عمليات الدهم والاعتقال. ويتعرَّض المعتقل للتَّعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرَم من التواصل مع عائلته أو محاميه. وتنكر السلطات السورية في غالبية الحالات وجود المعتقل لديها، ويصبح مصيره مجهولاً ويتحول إلى مُختفٍ قسرياً.

وبعد دخول أطراف أخرى غير النظام السوري كأطراف فاعلة في الصراع، وسيطرة البعض منها على مساحات جغرافية في سوريا، مارست جميعها الأسلوب ذاته في تعاملها مع الفئات المعارضة والمنتقدة لسياساتها في المناطق التي تسيطر عليها، وفي حين انخفضت حدة العمليات العسكرية في سوريا منذ بداية 2020 وما ينجم عنها من عمليات قتل وتدمير، لا تزال كل الأطراف تستخدم سياسة الاعتقال/الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، حتى بلغت أعداد المعتقلين أو المختفين قسرياً قرابة الـ 154 ألف مواطن سوري، دون أي بوادر تشير لرغبة أطراف النزاع في الكشف عن مصيرهم رغم المطالبات الدولية بذلك.

ونُشير إلى أن هذه الحصيلة هي ما تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تسجيله وفقاً للمعايير الواردة في منهجيتنا، وفي معظم الأحوال تتشابه طريقة الاعتقال مع الخطف إذ تقوم العناصر المسؤولة عن الاعتقال باختطاف الضحية دون التصريح عن نفسها أو إظهار المذكرة القضائية وهو ما يُعدُّ أشبه بعملية خطف، ثم تنكر الجهات التي قامت بالاعتقال المسؤولية عنها وتتحول الغالبية العظمى من الحالات إلى اختفاء قسري.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 154817 شخصاً، بينهم 5199 طفلاً و10169 سيدة (أنثى بالغة) لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، يتوزعون على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 135253 بينهم 3691 طفلاً، و8473 سيدة.
- **تنظيم داعش:** 8648 بينهم 319 طفلاً، و255 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 2426 بينهم 46 طفلاً، و44 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 3977 بينهم 364 طفلاً، و873 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 4513 بينهم 779 طفلاً، و524 سيدة.

ما لا يقل عن 154817 شخصاً، بينهم 5199 طفلاً و10169 سيدة (أنثى بالغة)، لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

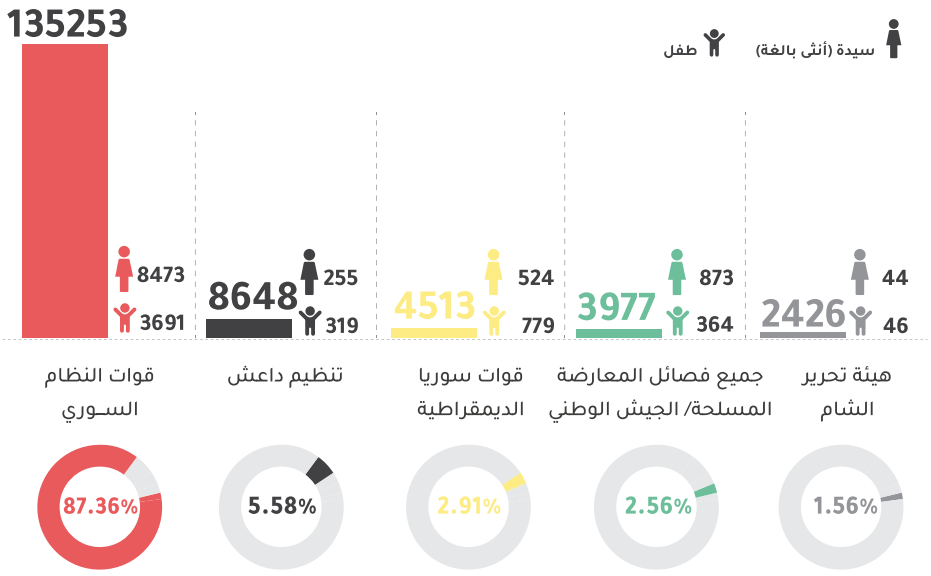

توزعت حصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات الـ 12 الماضية على النحو التالي:

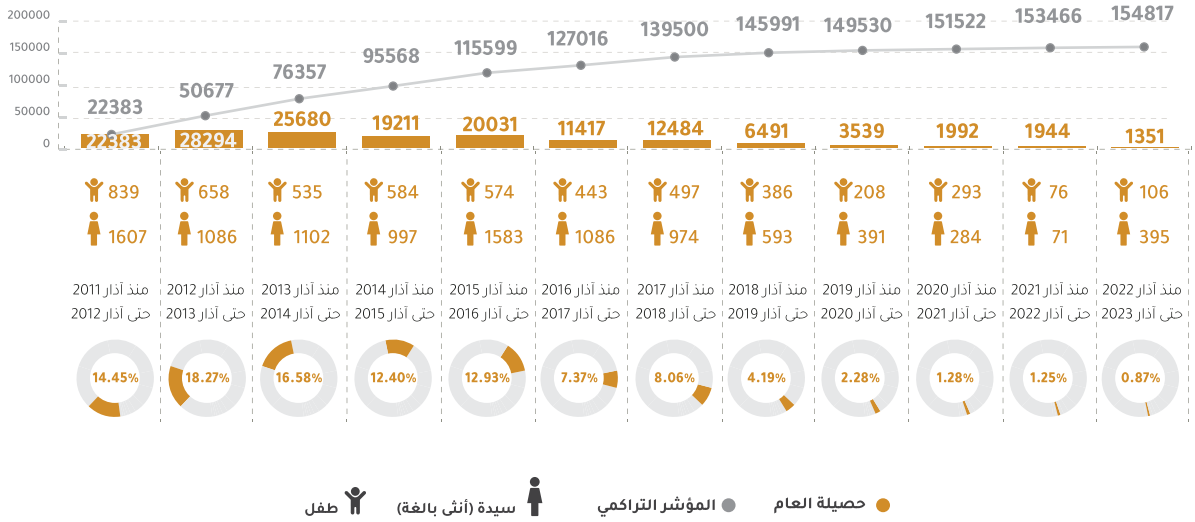

شهدت السنوات الثلاث الأولى من الحراك الجماهيري الحصيلة الأعلى ممن لايزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري بنحو 50 % من الحصيلة الإجمالية، وذلك نظراً لكثافة الاحتجاجات واتساع المساحة الجغرافية التي تشهدها، وبلغت ذروتها في العام الثاني للحراك (منذ آذار 2012 حتى آذار 2013) بنحو 19 %.

توزعت حصيلة من لا يزالون قيد الاعتقال او الاختفاء القسري منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023 بحسب المحافظة التي شهدت حادثة الاعتقال على النحو التالي:

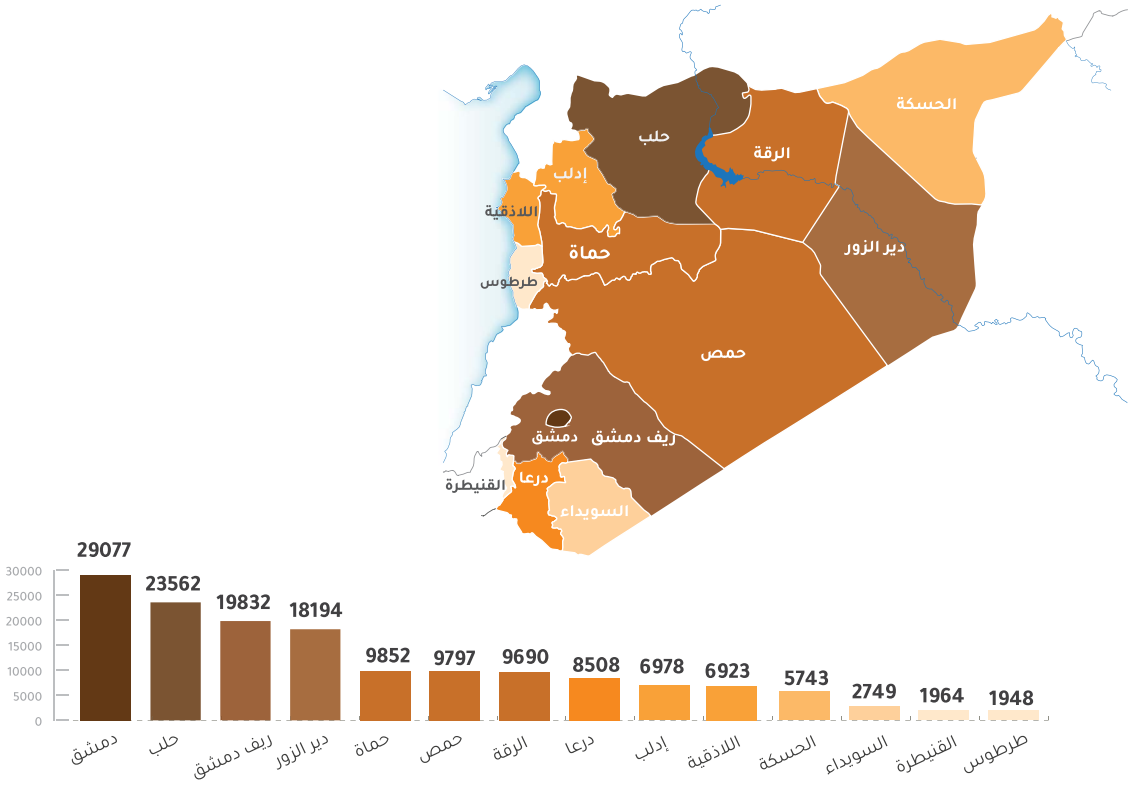

يشير التوزع الموضح أعلاه إلى تصدر محافظة دمشق بقية المحافظات بحصيلة من لا يزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري بما نسبته قرابة 18 % من الحصيلة الإجمالية، تليها محافظة حلب بقرابة 15 %، فيما حلت محافظة ريف دمشق في المرتبة الثالثة بقرابة 12 %، ثم دير الزور بقرابة 11 %.

تاء: التعذيب: توثيق مقتل ما لا يقل عن 15272 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 197 طفلاً و113 سيدة:

إن التعذيب المحظور بأقسى العبارات في القانون الدولي، ما زال يمارس في سوريا بالوتيرة والمنهجية ذاتها منذ آذار 2011، وهو يمارس بشكل واسع بحق المعارضين سياسياً أو عسكرياً، بين أطراف النزاع، أو من القوى المسيطرة بحق أبناء المجتمع الذين تحكمهم، بهدف بسط السيطرة وقمع أي مطالبات حقوقية أو ممارسة ديمقراطية. ونشير إلى أنَّ عملية اعتقال الأشخاص في سوريا هي شكل من أشكال التعذيب، لأنه يتم دون مذكرة قضائية، وهذه ممارسة شائعة من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة، يضاف إليها أنماط أخرى من التعذيب، تحدثنا عنها في بشكل مفصل في تقاريرنا السنوية التي نصدرها في كل عام بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب. ولعل من أقساها أنَّ التعذيب في سوريا غير محدود، بمعنى أنه لا يمكننا تحديد مقدار معين من التعذيب مقابل اتهام أو إدانة الشخص بجريمة معينة، بل إن ممارسة التعذيب مفتوحة، ولا تتوقف طيلة فترة اعتقاله التي قد تمتد لسنوات، فبإمكان أي ضابط في مراكز الاحتجاز تعذيب أي شخص في أي وقت يريد، كما أنَّ ظروف الاحتجاز الغاية في السوء وبشكل خاص إهمال الرعاية الطبية، تعتبر بحد ذاتها شكلاً من أشكال التعذيب. وإضافة إلى ذلك فإن الغالبية العظمى من المعتقلين يصبحون مختفون قسرياً، ويعتبر الاختفاء القسري شكلاً من أقسى أشكال التعذيب، لما فيه من انقطاع عن العالم الخارجي بما في ذلك الأهل والأصدقاء ومحامي الدفاع، ويسبب ألماً نفسياً فظيعاً على مدار أيام الاختفاء القسري.

لقد مارست كافة أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عمليات التعذيب بحق خصومها، لكنَّ النظام السوري كان الأكثر خطورة، لأنه يحتجز الأعداد الأكبر من المعتقلين والمختفين قسرياً أولاً، وثانياً لأن ممارساته كانت الأكثر منهجية واتساعاً، ولم يمارس التعذيب في مراكز الاعتقال التابعة له بشكل فردي بل كان سياسة ممنهجة وعلى نطاق واسع، اتبعتها كل الأجهزة الأمنية وبأساليب متشابهة؛ ما يؤكد ارتباطها جميعاً بقرار مركزي واحد، ويشكل التعذيب لدى النظام السوري جرائم ضد الإنسانية. ويتعرض كل معتقل لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب ونقدر حصيلة من اعتقل وأفرج عنهم بقرابة 1.2 مليون مواطن سوري.

كما يعد النظام السوري الطرف الأكثر ارتكاباً لعمليات القتل بسبب التعذيب نظراً لضخامة عدد حالات الاعتقال التي مارسها وتحول معظمهم إلى مختفين قسرياً، ووجود عدد كبير من مراكز الاحتجاز لا تخضع لأية رقابة من منظمات حقوقية، وقد سجَّلنا في تقرير مفصَّل أبرز أساليب التعذيب التي استخدمتها قوات النظام في مراكز احتجازها والمشافي العسكرية التابعة لها، التي بلغت 72 أسلوباً للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي.

لم تقتصر أساليب التعذيب على النظام السوري فقد رصدنا أساليب تعذيب لدى الأطراف الأخرى وقد تناولنا بشيءٍ من التفصيل أساليب التعذيب لدى تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام ضمن تقريرين موسَّعين أصدرناهما في عام 2022.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 15272 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 197 طفلاً و113 سيدة (أنثى بالغة)، بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 15038 بينهم 190 طفلاً، و94 سيدة.
- **تنظيم داعش:** 32 بينهم 1 طفلاً، و14 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 32 بينهم 2 طفلاً.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 53 بينهم 1 طفلاً، و2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 90 بينهم 1 طفلاً، و2 سيدة.
- **جهات أخرى:** 27 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.

مقتل 15272 شخصاً، بينهم 197 طفلاً و113 سيدة بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

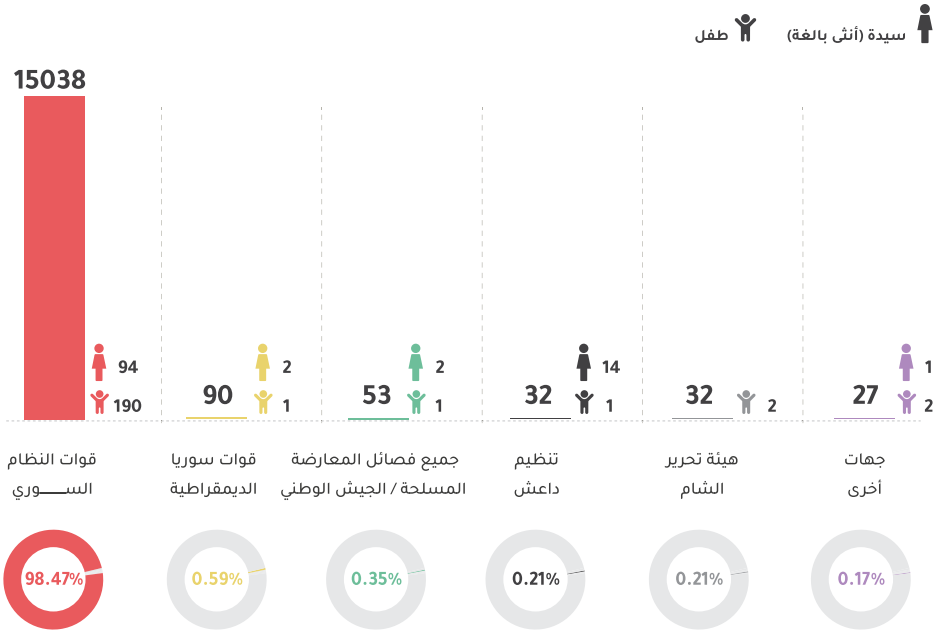

تفوق النظام السوري على بقية أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا من حيث أساليب التعذيب التي استخدمها داخل مراكز الاحتجاز التابعة له، وما نجم عنها من ضحايا، فقد بلغت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على يد النظام السوري قرابة 99 % من الحصيلة الإجمالية الموثقة لدينا.

توزعت حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب على مدى السنوات الـ 12 السابقة على النحو التالي:

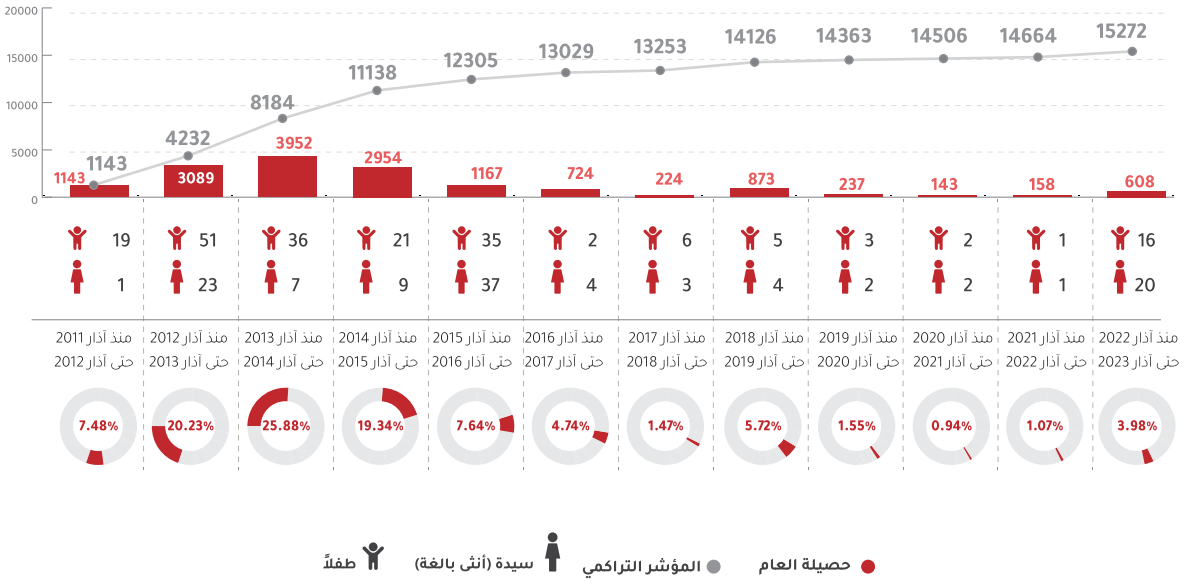

توزعت حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب (ما لا يقل عن 15272 شخصاً) منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023 على المحافظات على النحو التالي:

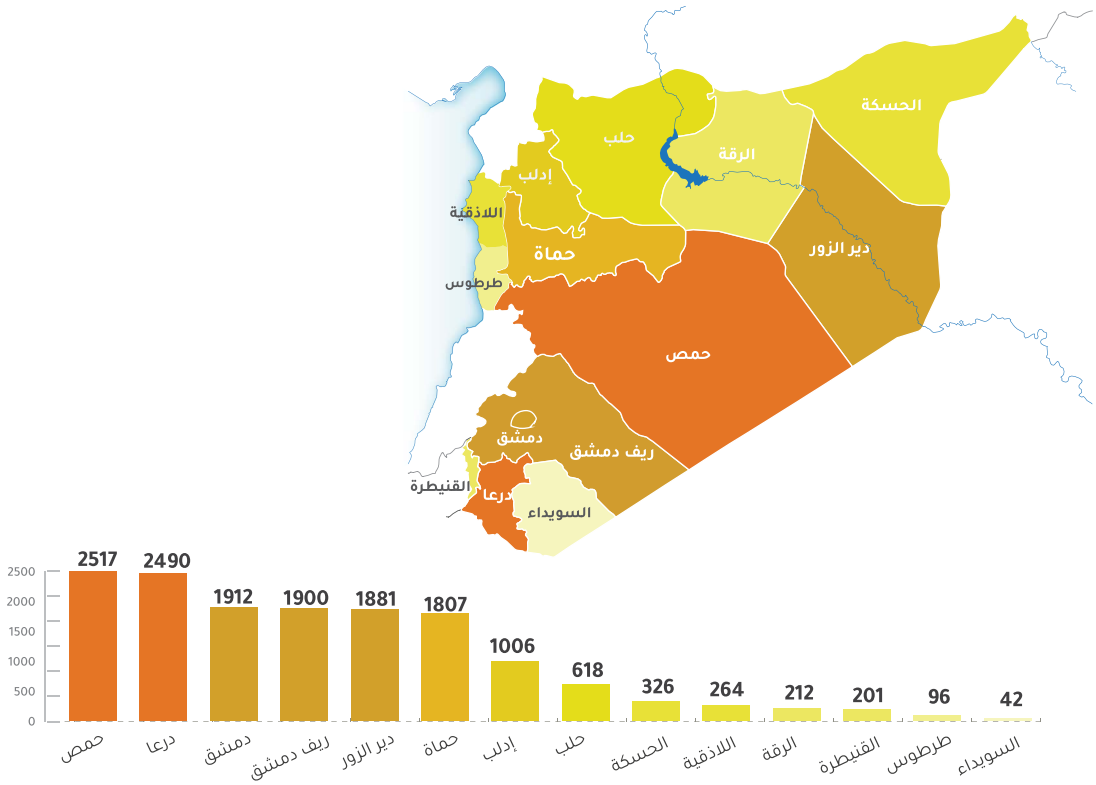

تظهر الخريطة أعلاه أن الحصيلة الأعلى لضحايا التعذيب كانت من أبناء محافظة درعا فحمص ثم دمشق، بما نسبته قرابة 17 %، 16 %، 12 % على الترتيب. وقد رصدنا ممارسة النظام السوري لعمليات التعذيب في كثير من الأحيان على خلفية انتماء الضحية لمنطقة ما مناهضة للنظام السوري كنوع من الانتقام الجماعي في مراكز احتجازه.

ثاء: حصيلة أربعة أنواع من الأسلحة: البراميل المتفجرة، الأسلحة الكيميائية، الذخائر العنقودية، الأسلحة الحارقة:

واحد: البراميل المتفجرة: تسجيل ما لا يقل عن 81916 برميلاً متفجراً ألقاها النظام السوري على سوريا:

كان سلاح البراميل المتفجرة أحد أكثر الأسلحة الارتجالية التي استخدمها النظام السوري في حربه ضدَّ شعبه، إثر اندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011، وتعتبر البراميل المتفجرة السلاح الأقل تكلفة من بين الأسلحة التي استخدمها سلاح الجو التابع للنظام السوري ويمتاز بعشوائيته الكبيرة حيث يعتمد على مبدأ السقوط الحر، إضافةً إلى قوته التدميرية الهائلة. وقد لاحظنا عبر عمليات الرصد المستمرة تصاعد وتيرة استخدام النظام السوري لهذا السلاح كتكتيك في إطار الحملات العسكرية التي كان يكثفها على منطقة معينة خاضعة لسيطرة أطراف النزاع الأخرى؛ بهدف بسط سيطرته عليها. وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن أول استخدام موثّق لهذا السِّلاح لدينا كان في 18/ تموز/ 2012 في مدينة داعل شمالَ محافظة درعا. وقد أصدرنا تقارير شهرية وخاصة ترصد حصيلة استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة وحصيلة الضحايا المدنيين جراء هذا الاستخدام، وقد أشرنا في تقريرنا الموسع الأخير الصادر في نيسان/ 2021 إلى مراحل تصنيع البرميل المتفجر ومواقع أبرز المنشآت التي يتم تصنيع البراميل المتفجرة فيها، وقد رصدنا قيام النظام السوري بإضافة مواد كيميائية مع البراميل المتفجرة، كما أضيفت مواد حارقة.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2023 إلقاء طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح قرابة 81916 برميلاً متفجراً تسببت في مقتل 11087 مدنياً، بينهم 1821 طفلاً و1780 سيدة (أنثى بالغة).

توزعت حصيلة البراميل المتفجرة بحسب السنوات على النحو التالي:

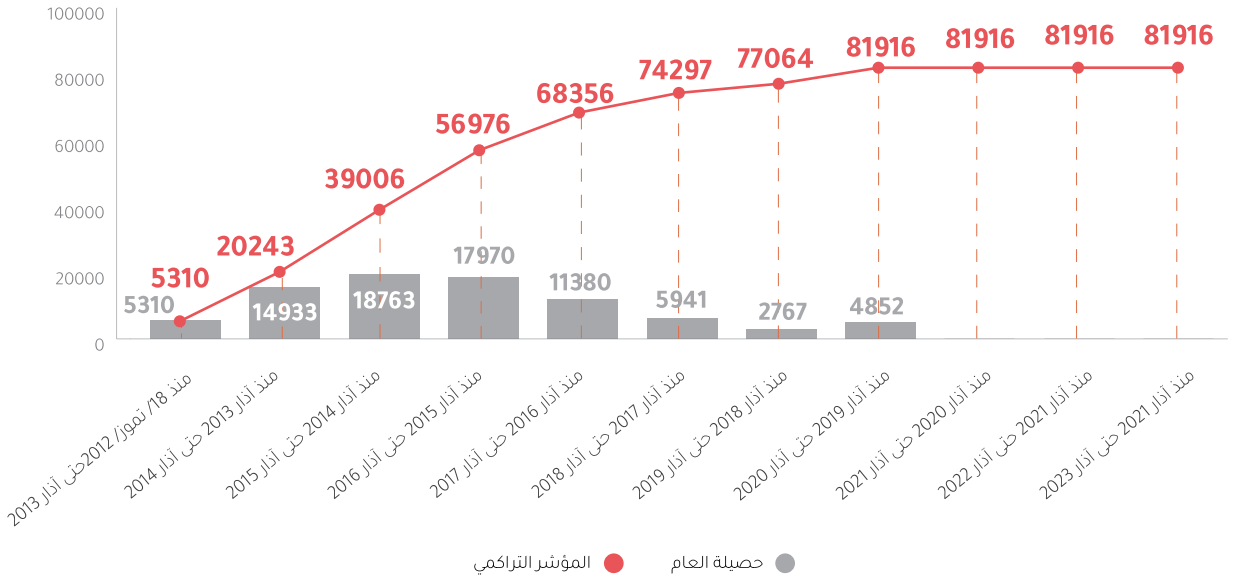

وتوزعت بحسب المحافظات على النحو التالي:

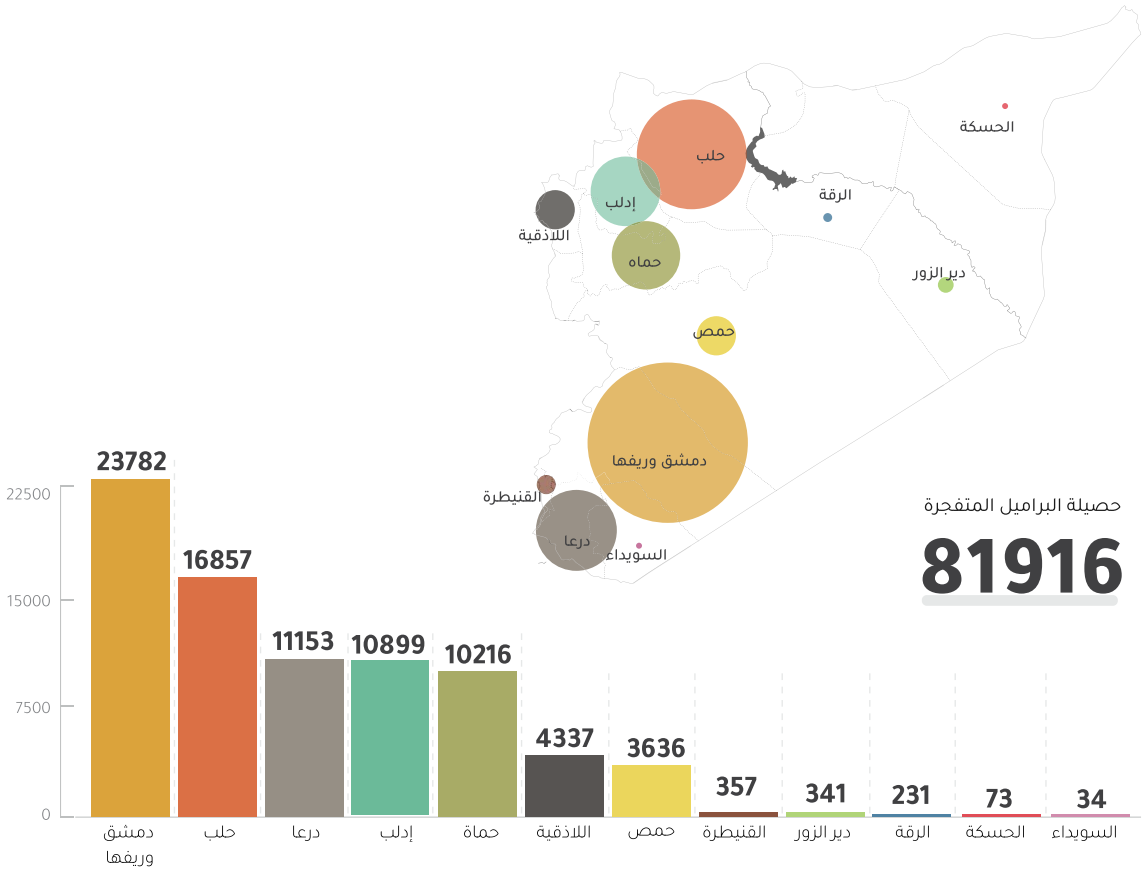

تظهر الرسوم البيانية أعلاه أن محافظتي دمشق وريف دمشق قد شهدتا الحصيلة الأعلى من البراميل المتفجرة بقرابة 29 %، تليهما حلب -قرابة 21 %-، ثم درعا -قرابة 14 %-، فإدلب -قرابة 13 %-.

كما يظهر تحليل البيانات أن 45 % من حصيلة البراميل المتفجرة قد تم تسجيلها بين آذار/ 2014 وآذار/ 2016، ليتصدر هذان العامان بقية الأعوام على الترتيب، حيث سجلنا بين آذار/ 2014 وآذار/ 2015 قرابة 23 % من حصيلة البراميل المتفجرة التي تمكنا من توثيقها، تلاه العام بين آذار/ 2015 وآذار/ 2016 بنحو 22 %.

اثنان: الأسلحة الكيميائية توثيق 222 هجوماً كيميائياً:

إنَّ ترسيخ سياسة الإفلات من العقاب، تسببت في استمرار النظام السوري في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، واستخدامه مختلف أنواع الأسلحة ضد شعبه وصولاً إلى سلاح الدمار الشامل الكيميائي، وفيما يخص هذا السلاح تحديداً فقد تسبب إفلات النظام السوري من العقاب في تكرار استخدامه على نحو واسع: ذلك على الرغم من إصدار مجلس الأمن الدولي ثلاثة قرارات، رقم 2118[5] و2209[6] و2235[7] تتعلق باستخدام السلاح الكيميائي في سوريا.

ووفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصَّة بالهجمات بالأسلحة الكيميائية، يُعدُّ الهجوم الكيميائي الذي شنَّته قوات النظام السوري على حي البياضة في مدينة حمص في 23/ كانون الأول/ 2012 الهجوم الموثق الأول في قاعدة بياناتنا، وقد وثَّقنا حتى آذار/ 2023 ما لا يقل عن 222 هجوماً كيميائياً في سوريا.

يتوزَّعون بحسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

ألف: نفذ النظام السوري 217 هجوماً كيميائياً في مختلف المحافظات السورية.
باء: نفَّذ تنظيم داعش 5 هجمات كيميائية جميعها في محافظة حلب.

وتوزعت الهجمات بحسب قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا على النحو التالي:

ألف: نفذ النظام السوري 217 هجوماً كيميائياً، توزَّعت بحسب قرارات مجلس الأمن على النّحو التالي:

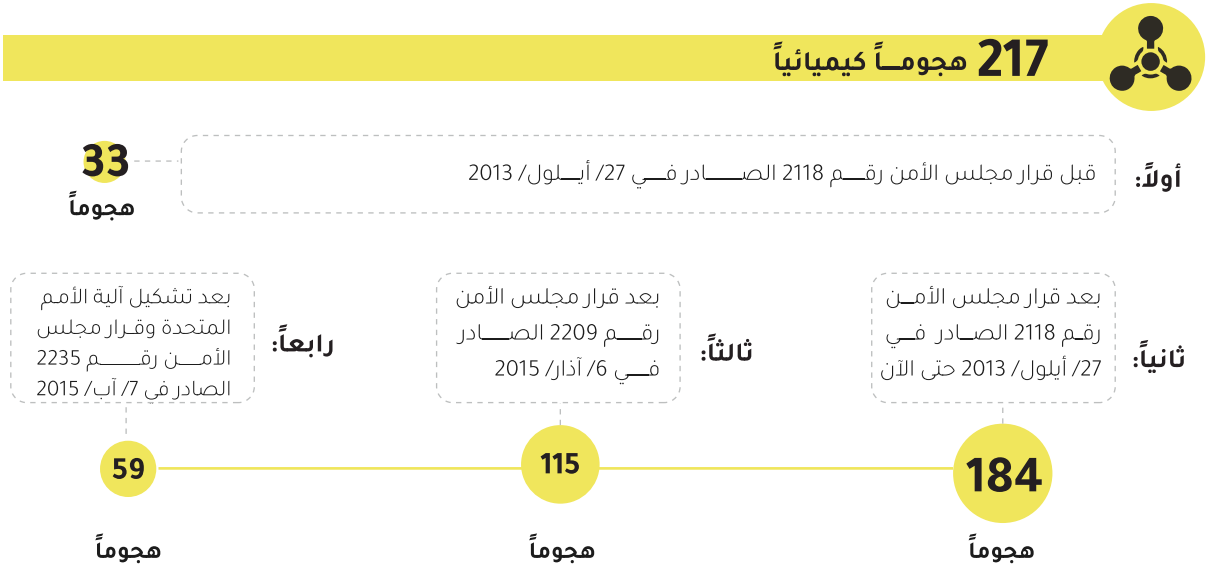

5. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2118 لعام 2013. https://undocs.org/S/RES/2118(2013)
6. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2209 لعام 2014. https://undocs.org/S/RES/2209(2014)
7. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2235 لعام 2015. https://undocs.org/S/RES/2235(2015)

باء: نفذ تنظيم داعش 5 هجمات كيميائية، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن الثلاثة 2118، 2209، 2235.

وقد تسبَّبت جميع الهجمات في مقتل 1510 أشخاص يتوزعون إلى 1409 مدنياً بينهم 205 طفلاً و260 سيدة (أنثى بالغة) و94 من مقاتلي المعارضة المسلحة، و7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة، جميعهم قضوا في هجمات شنها النظام السوري، إضافةً إلى إصابة 11212 شخصاً، 11080 منهم أصيبوا في هجمات شنها النظام السوري و132 أصيبوا في هجمات شنها تنظيم داعش.

توزعت الهجمات الكيميائية بحسب السنوات على النحو التالي:

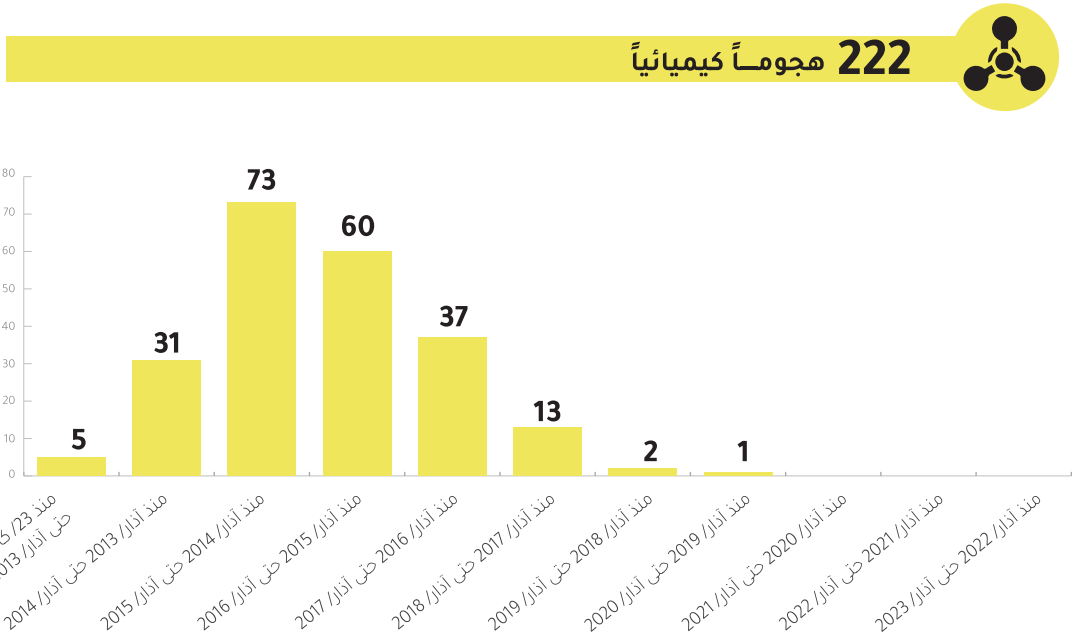

وتوزعت بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

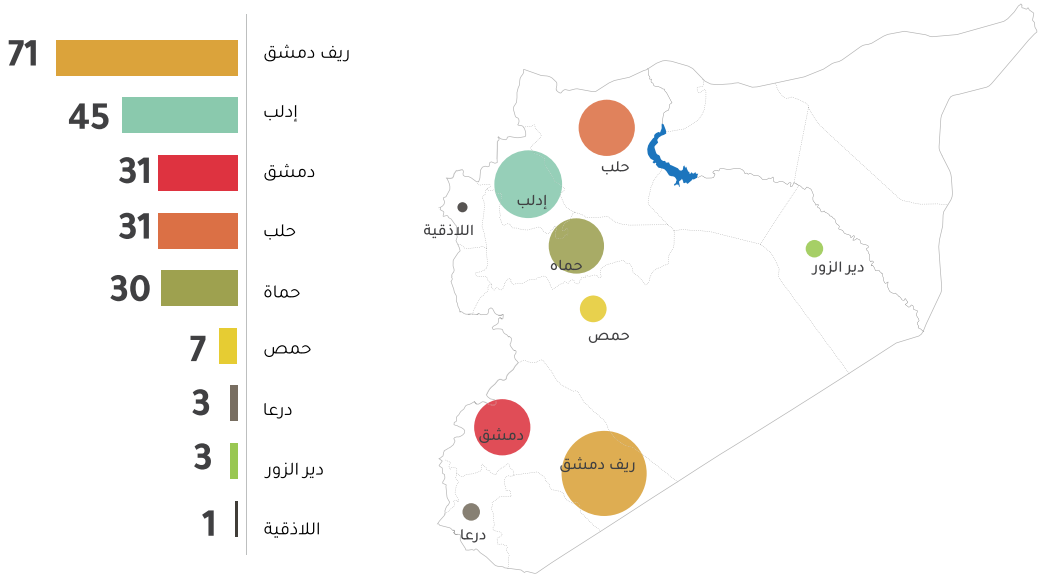

تظهر الرسوم البيانية أعلاه أن الأعوام الرابع والخامس والسادس لاندلاع الحراك قد شهدت معظم الهجمات الكيميائية التي تمكنا من توثيقها، على الترتيب، بنسبة تقارب 33 % هجوماً وقعت بين آذار 2014 وآذار 2015، قرابة 27 % بين آذار/ 2015 وآذار/ 2016، قرابة 17 % بين آذار/ 2016 وآذار/ 2017.

كما يظهر تحليل البيانات أن محافظة ريف دمشق قد شهدت قرابة 32 % من حصيلة الهجمات الكيميائية وهي تتصدر بقية المحافظات، تلتها إدلب بنحو 21 %، وحلت كلاً من دمشق وحلب ثالثاً بقرابة 14 %.

ثلاثة: الذخائر العنقودية: توثيق **496** هجوماً:

تعرضت الأراضي السورية على مدى قرابة 11 عاماً لقصف متكرر وكثيف بالذخائر العنقودية من قبل النظام السوري أولاً، ومن قبل القوات الروسية ثانياً، وإنَّ مئات الهجمات وجهت نحو أهدافٍ مدنية بما فيها أراضٍ زراعية أو مناطق مأهولة بالسكان، وخلَّفت ضحايا قتلى ومصابين في صفوف المواطنين السوريين. ووفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الخاصَّة بالهجمات بالذخائر العنقودية فإنَّ أول استخدام موثق لهذا السلاح في 10/ تموز/ 2012، عندما استهدف طيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري قرية شورلين جنوب غرب محافظة إدلب. وبحسب عمليات الرصد والمتابعة فإن النظام السوري والقوات الروسية هما فقط الجهتان اللتان استخدمتا الذخائر العنقودية في سوريا، وقد رصدنا تصاعداً في وتيرة استخدامها بعد إعلان روسيا تدخلها عسكرياً في سوريا في 30/ أيلول/ 2015. وقد حصلت هذه الهجمات عبر صواريخ أو قذائف تحتوي عشرات/ مئات الذخائر الفرعية، ألقيت من طائرات، أو عبر منصات إطلاق يُعتقد أنها موجودة في البحر المتوسط أو عبر راجمات صواريخ.

وتكمن خطورة هذه الذخائر في الآثار المترتبة عليها، التي تتجاوز حقبة الحروب والنزاعات، فإضافةً إلى الضحايا الذين يقتلون بفعل انفجار الذخائر العنقودية وقت الهجوم، فإنَّ هناك قرابة 10 - 40 % من هذه الذخائر لا تنفجر، ونؤكد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن المئات من الذخائر العنقودية في سوريا قد تحولت إلى ما يُشبه الألغام الأرضية، التي تؤدي إلى قتل أو تشويه المدنيين وتحقيق إصابات بليغة في صفوفهم لدى لمسها أو الاقتراب منها.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 496 هجوماً بذخائر عنقودية نفَّذتها قوات الحلف السوري الروسي في سوريا منذ أول استخدام موثق لهذا السلاح في تموز/ 2012 حتى آذار/ 2023.

تتوزعّ على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 251 هجوماً
- **القوات الروسية:** 237 هجوماً
- **هجمات روسية/ سورية:** 8 هجوماً

وقد سجلنا مقتل 1053 مدنياً بينهم 394 طفلاً و219 سيدة (أنثى بالغة) إثر هجمات بذخائر عنقودية في سوريا، منذ أول استخدام موثق في قاعدة بياناتنا لهذا السلاح في تموز/ 2012 حتى آذار/ 2023.

يتوزعون بحسب مرتكب الهجوم على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 835 بينهم 337 طفل و191 سيدة.
- **القوات الروسية:** 218 بينهم 57 طفل و28 سيدة.

تحولت المئات من الذخائر العنقودية غير المنفجرة في سوريا إلى ما يُشبه الألغام الأرضية، وما زلنا نسجل حوادث قتل في صفوف المواطنين السوريين جراء انفجارها، وقد سجلنا حتى آذار/ 2023 مقتل ما لا يقل عن 382 مدنياً بينهم 124 طفلاً و31 سيدة، إثر انفجار ذخائر فرعية تعود إلى هجمات بذخائر عنقودية شنتها قوات النظام السوري والقوات الروسية منذ أول استخدام موثق لهذا السلاح في تموز/ 2012.

انتشرت مخلفات الذخائر العنقودية على مساحات واسعة في سوريا؛ مما يجعلها خطراً على حياة السكان والأجيال القادمة، وقد أصدرنا في 30/ كانون الأول/ 2022 تقريراً بعنوان "مخلفات الذخائر العنقودية تهديد مفتوح لحياة الأجيال القادمة في سوريا" قدَّمنا فيه خرائط لبعض المحافظات السورية، تُظهر بشكلٍ تقريبي مساحات يرجح أنها ملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية؛ كي يتم تجنبها من قبل السكان المحليين. ونؤكد أنَّها تعبر عن الحد الأدنى من الانتشار، وتعكس هذه الخرائط المساحات التي شهدت كثافة أكبر في حصيلة الهجمات بالذخائر العنقودية، وحصيلة الضحايا الذين قتلوا نتيجة لها.

وفيما يلي خريطة تظهر مواقع تنتشر فيها مخلفات الذخائر العنقودية في سوريا إثر هجمات قوات الحلف السوري الروسي منذ تموز/ 2012 حتى آذار/2023:

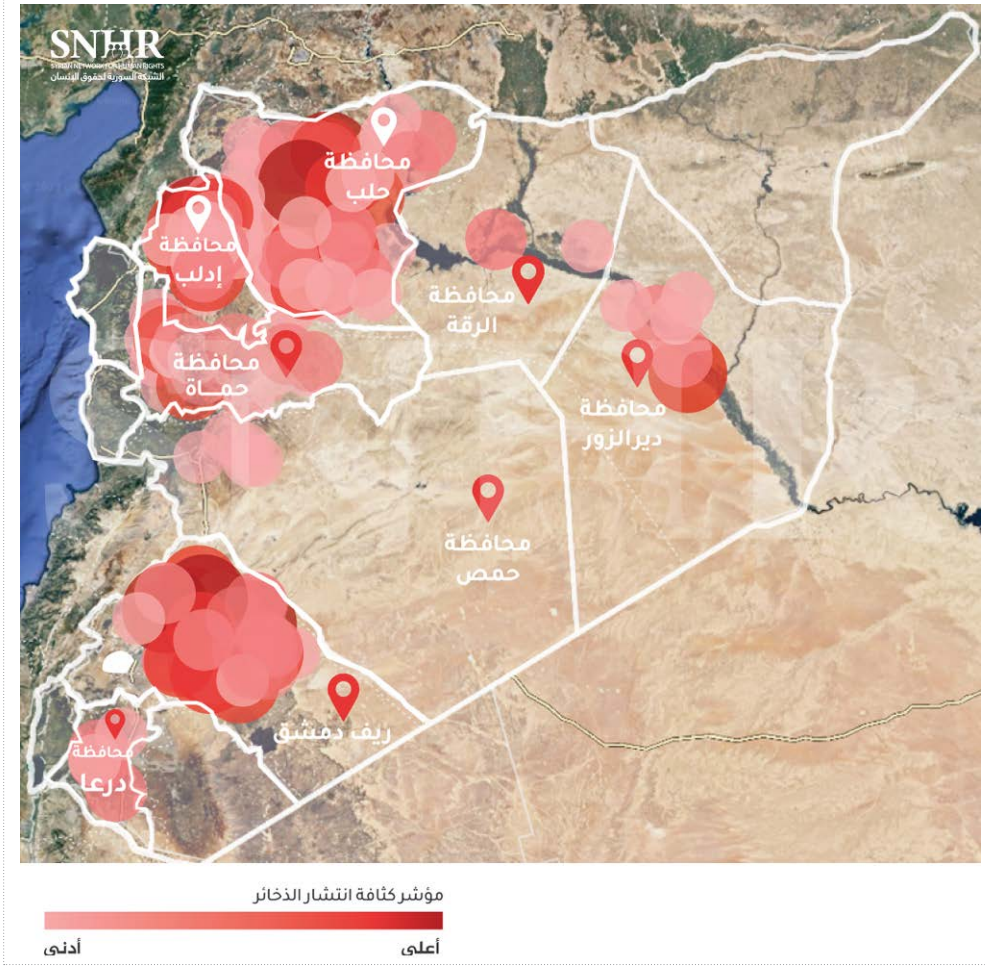

أربعة: الأسلحة الحارقة: توثيق 171 هجوماً بالأسلحة الحارقة:

الأسلحة الحارقة هي أسلحة مفرطة في العشوائية، وتُشبه إلى حدٍّ بعيد الذخائر العنقودية، من ناحية سعة الانتشار من جهة، وإمكانية اشتعالها لاحقاً من جهة ثانية. وتعرف هذه الأسلحة بأنها ذات مستوى عالٍ جداً من الخطورة في حال تم استخدامها كسلاح مباشر على المناطق المدنية والسكنية، حيث يمكن أن تسبب الأسلحة الحارقة في حال لامست الجسم البشري حروقاً شديدة تصل حتى العظام، وتترك ندوباً كبيرة إن لم تتسبب بالموت. أما عن استخدامها على المناطق الزراعية والأبنية السكنية فإن طبيعة هذه الأسلحة التي تحوي مواد تستمر في الاشتعال مدة زمنية طويلة، تسبب حرائق تؤدي إلى أضرار مادية في البنى التحتية والمراكز الحيوية، وقد كان لاستخدامها من قبل قوات الحلف السوري الروسي ضدَّ مناطق مأهولة بالسكان ومناطق زراعية آثار وتبعات كارثية تؤكد أنَّ استخدامها من قبل هذه القوات كان بغرض إحداث ضرر مادي، وبشري، ولم يكن بهدف عسكري مطلقاً.

وقد استخدمت الأسلحة الحارقة بشكل واسع من قبل النظام السوري منذ عام 2012، ومع تدخل القوات الروسية في عام 2015 لاحظنا ارتفاعاً شديداً حتى عن وتيرة استخدام النظام السوري نفسه، وإنَّ هذا الكم الهائل من الحوادث، يُشير إلى نمطية ولا مبالاة وأحياناً تَعمُّد من قبل القوات الروسية في إلحاق الضرر بالمواطن والأراضي السورية.

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد سجَّلنا ما لا يقل عن 171 هجوماً بأسلحة حارقة على مناطق مدنيَّة سكنيّة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023.

توزَّعت بحسب مرتكب الانتهاك:

- **قوات النظام السوري:** 41 هجوماً.
- **القوات الروسية:** 125 هجوماً.
- **قوات التّحالف الدولي:** 5 هجوماً ضدَّ أحياء سكنيَّة في مدينة الرقة.

جيم: الاعتداءات على المراكز الحيوية المدنية:

استهدفت مختلف أطراف النزاع المراكز الحيوية المدنية بعمليات القصف العشوائي والمتعمد، وعلى مدار 12 عاماً سجلنا في العديد من الحوادث تكرار الاستهداف للمركز ذاته مرتين أو أزيد، ولم تقتصر حوادث الاعتداء على عمليات القصف، بل امتدَّت كذلك إلى تحويل أطراف النزاع العشرات من هذه المراكز الحيوية إلى ثكنات عسكرية أو مراكز اعتقال في المناطق التي تسيطر عليها؛ ما يجعلها عرضةً لاستهدافها من قبل أطراف النِّزاع الأخرى. إنَّ حرمان المدنيين من هذه المراكز الحيوية وما تقدمه من خدمات، له تداعيات جمَّة على المدى القريب والبعيد، إحداها أنه سبب مباشر في دفع الأهالي للنزوح إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً وتأميناً لهذه الخدمات.

وقد سجلنا منذ آذار/ 2011 ما لا يقل عن 874 حادثة اعتداء على منشآت طبية، و1416 على أماكن عبادة. كما سجلنا تضرر 1611 مدرسة، بعضها تعرض لأزيد من اعتداء. ووفق ما تم توثيقه لدينا يتحمل الحلف السوري الروسي الإيراني مسؤولية قرابة 87 % من حصيلة هذه الحوادث.

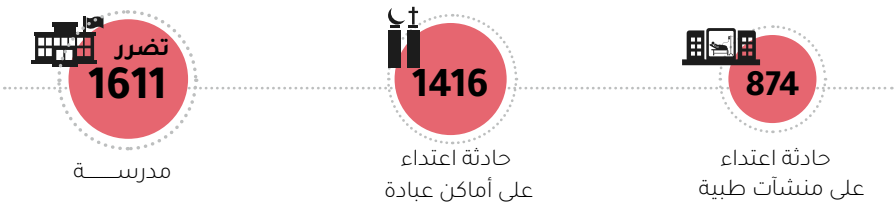

حاء: التشريد القسري لأزيد من نصف الشعب السوري ما بين نازح ولاجئ:

إن مستوى العنف الذي شهدته سوريا من قبل كل أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحق المدنيين في كل المناطق ولّد حالة من الرعب والإرهاب في نفوس السوريين، ما دفعهم للبحث عن مناطق أكثر أمناً بعد أن دَمَّرَ القصف العشوائي، وخصوصاً من قبل قوات الحلف السوري الروسي، معظم المدن السورية، حيث بات من المستحيل استمرار الحياة فيها، كما كان لحملات الملاحقة الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري بحق السوريين المعارضين لنظام الحكم في مناطقه دوراً كبيراً في نزوح الآلاف من السوريين إلى مناطق أخرى، إضافةً إلى سياسة الحصار التي طبقتها قوات الحلف السوري الروسي على العديد من المناطق، والتي تبعتها اتفاقات مصالحة إجبارية نتج عنها تهجير الآلاف من الأشخاص من مناطقهم التي يقطنون فيها. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى أنَّ هناك ما يدعو للاعتقاد بأنّ القوات الموالية للنظام السوري ربما تكون قد ارتكبت جريمة ضدَّ الإنسانية تتمثل في التهجير القسري. وتُعدُّ عمليات التشريد القسري جزءاً من شبكة أوسع من التجاوزات والانتهاكات التي تطال ملايين السوريين، بما في ذلك تدمير المنازل ومصادرة الممتلكات ونهبها. وعلى مدار السنوات الماضية رصدنا في العديد من الحوادث استهداف قوافل النزوح الجماعي أو الطرق الرئيسية التي يسلكها المشردون، كما رصدنا تصاعداً في العامين الأخيرين في حوادث استهداف مخيمات النازحين النظامية منها والعشوائية، بشكل متعمد وبأسلحة عشوائية، أي أن النازحين والمشردين قسرياً في سوريا ليسوا في مأمن حتى في مكان نزوحهم.

لقد أُجبر معظم النازحين على نقل عائلاتهم بحثاً عن الأمان عدة مرات منذ بداية النزاع، ويفتقر الكثير منهم للوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل والسكن المستدام، ويعتبر النازحون من الفئات الأشد هشاشة في المجتمع، وبالتالي الأكثر تأثراً بانعكاسات تدهور الوضع الاقتصادي، إضافة إلى تراجع الدعم في السنوات الأخيرة وتقليص المساعدات الإنسانية التي تدخل عبر آلية المساعدات عبر الحدود.

تشير تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى قرابة 13.3 مليون سوري قد أجبر على النزوح داخلياً أو اللجوء إلى دول أخرى منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011،
يتوزعون على النحو التالي:

قرابة 6.7 مليون نازح
داخلياً بعضهم نزح أزيد من مرة.

قرابة 6.6 مليون لاجئ
تتحمل دول الطوق الغالبية العظمى منهم.

نازحون من مدينة معرة النعمان والقرى المحيطة بها بريف محافظة إدلب الجنوبي، أثناء مرورهم على الطريق الدولي إدلب - باب الهوى باتجاه مناطق أكثر أمناً في أقصى الشمال السوري، إثر القصف المُكثف لقوات الحلف السوري الروسي على المنطقة - 24 كانون الأول 2019

في 6/ شباط/ 2023 ضرب زلزال مدمر جنوب تركيا وشمال سوريا، وتسبب في وفاة قرابة 7259 سوري، إضافةً إلى دمار واسع، وتشريد قسري داخل سوريا لقرابة 90 ألفاً آخرين بحسب الأمم المتحدة، وهذا شكل عبئاً إضافياً على منطقة شمال غرب سوريا بشكل خاص التي تعاني من اكتظاظ سكاني كبير لأنها تضم مئات آلاف المشردين قسرياً من محافظات أخرى على مدى السنوات الماضية. وهناك ما يقارب 4.1 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في منطقة شمال غرب سوريا، وإضافةً إلى هذا الاكتظاظ السكاني فقد تعرضت المنطقة لاستهداف البنية التحتية والمراكز الحيوية المدنية على مدى سنوات من قبل النظام السوري وحليفه الروسي، وكل ذلك ساهم في أن يكون وقع الزلزال المدمر أكبر وأكثر مأساوية في شمال غرب سوريا.

رابعاً: المجتمع الدولي فشل بشكل ذريع في حلّ النزاع السوري وتحقيق انتقال سياسي:

على مدى السنوات الاثنتا عشر الماضية ظهرت عدة مبادرات عربية ودولية لوضع حدٍّ لمعاناة الشعب السوري، كان من أبرزها ثلاثة مسارات سياسية رئيسة، هي مسار الجامعة العربية، مسار جنيف، مسار أستانا/سوتشي، ودارت ضمنها العديد من الجولات، لكنها باءت جميعها بالفشل، ولم تصل حتى إلى عتبة المفاوضات، وقد تحدثنا ببعض التفصيل عن أبرز محطات هذه المسارات الثلاثة في تقريرنا السنوي الصادر في آذار/ 2021، ثم في تقريرنا السنوي الصادر في آذار/ 2022، وما نريد أن نؤكد عليه في تقريرنا هذا أن أياً من هذه المسارات لم يسهم في تحقيق تقدم جدي في تشكيل هيئة حكم انتقالي والبدء بالانتقال السياسي ومسار العدالة الانتقالية، بل لم تسهم في إطلاق سراح معتقل واحد لدى النظام السوري أو الكشف عن مصير مختفٍ واحد، بل على العكس فإن النظام السوري ما زال يتصرف وكأنه باقٍ في السلطة إلى الأبد، ضارباً عرض الحائط جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالانتقال السياسي، ويتمثل ذلك في إجرائه انتخابات برلمانية كل أربع سنوات، وانتخابات رئاسية، وأخيراً في العام المنصرم انتخابات مجالس إدارة محلية، مستنداً في كل ذلك إلى دستور عام 2012، الذي أصدره منفرداً، ومتجاهلاً مخرجات بيان جنيف 1[8] الذي تم تضمينه في قرار مجلس الأمن رقم 2118[9]، وقرار مجلس الأمن رقم 2254[10]، وهذه القرارات تنص بشكل واضح على طريقة حل النزاع عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات من قبل كل من النظام والمعارضة تضع دستوراً جديداً، ثم بناءً على هذا الدستور يتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ليس هذا فحسب بل إن النظام السوري قد نشط في العامين الأخيرين، وذلك بعد أن أحكم سيطرته العسكرية على نحو 65 % من مساحة الأرض السورية، نشط في العامين الأخيرين في إصدار قوانين ومراسيم وتعميمات توسع من عمليات الاعتقال وقبضة الأجهزة الأمنية، وترسخ حكم الفرد الواحد.

28 قراراً من مجلس الأمن متعلقاً بالشأن السوري لم يتم تنفيذ مجمل ما وردَ فيها بما في ذلك قضية المعتقلين والأسلحة الكيميائية:

أصدر مجلس الأمن الدولي 28 قراراً عن الأوضاع في سوريا فيما يتعلق بالحراك الشعبي نحو الديمقراطية، الذي تحول إلى نزاع مسلح داخلي، وصدر القرار الأول متأخراً قرابة عام في نيسان 2012[11] بعد أن سبقه 2 فيتو روسي - صيني[12]، وفيما يتعلق بأبرز القضايا، فقد انعكست في قرارات مجلس الأمن على النحو التالي:

- 8 قرارات عن العملية السياسية ووقف الأعمال العسكرية واستخدام البراميل المتفجرة.
- 4 قرارات أشارت إلى قضية المعتقلين والمختفين قسرياً.
- 3 قرارات عن الأسلحة الكيميائية، وجميعها أشارت إلى التدخل تحت الفصل السابع في حال تكرار استخدام السلاح الكيميائي من قبل النظام السوري.

8. الأمم المتحدة، رسالتان متطابقتان مؤرختان 5 تموز 2012 وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن، (A/66/856-S/2012/522).
9. الأمم المتحدة، القرار رقم 2118 لعام 2013، الفقرة 16.
10. الأمم المتحدة، القرار رقم 2254 لعام 2013، الفقرة 1.
11. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2042 لعام 2012، الصادر في 14/نيسان/ 2012.
12. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مشروع القرار S/2011/612، المقدم في 4/ تشرين الأول/ 2011.
الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مشروع القرار S/2012/77، المقدم في 4/ شباط/ 2012.

فيما كانت قرابة 40 % من القرارات التي أصدرها المجلس متعلقة بقضية المساعدات الأممية الإنسانية، والتي هي ليست بحاجة أصلاً إلى قرار من المجلس لإدخالها.

لقد فشل مجلس الأمن الدولي فشلاً ذريعاً في إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، والتي بلغت في كثير منها مستوى الجرائم ضد الإنسانية، كما فشل في تطبيق معظم قراراته الصادرة عنه، فلم يتم إطلاق سراح أي من المعتقلين أو مجرد الكشف عن مصيرهم، ولم يتّخذ أية خطوات عندما أعاد النظام السوري استخدام الأسلحة الكيميائية ما يزيد عن 184 مرة بعد أول قرار صادر عن المجلس فيما يتعلق بهذه القضية، كما أنه فشل في تطبيق القرارات المتعلقة بالانتقال السياسي، وتوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين.

17 فيتو دعمت استمرار النظام السوري في ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، عبر ترسيخ سياسة الإفلات من العقاب:

لم يقتصر فشل مجلس الأمن على عدم تطبيق القرارات الصادرة عنه، بل امتدَّ إلى استخدامات تعسفية للفيتو من قبل كل من روسيا والصين، صبَّت جميعها لصالح إفلات النظام السوري من العقاب؛ مما مكنه من تصعيد استخدام العنف، واستخدام الأسلحة الكيميائية وعرقلة الانتقال السياسي حتى الآن. وإضافةً إلى كل ذلك، فقد وقف مجلس الأمن الدولي في وجه العدالة عبر منع إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبت بحق الشعب السوري، والتي تُشكِّل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب. ونؤكد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما طالبنا بذلك مراراً على ضرورة منع روسيا من استخدام الفيتو فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالحالة في سوريا على خلفية النزاع؛ وذلك لأنها طرف في هذا النزاع.

وفيما يلي مخططان يظهر الأول واقع استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي من قبل كل من روسيا والصين -بشأن الحالة في سوريا- منذ آذار/ 2011، ويظهر المخطط الثاني المؤشر التراكمي لحصيلة الضحايا المدنيين، الذين قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي في ظل هذا الاستخدام:

روسيا والصين استخدمت الفيتو 17 مرة لحماية النظام السوري في مجلس الأمن الدولي

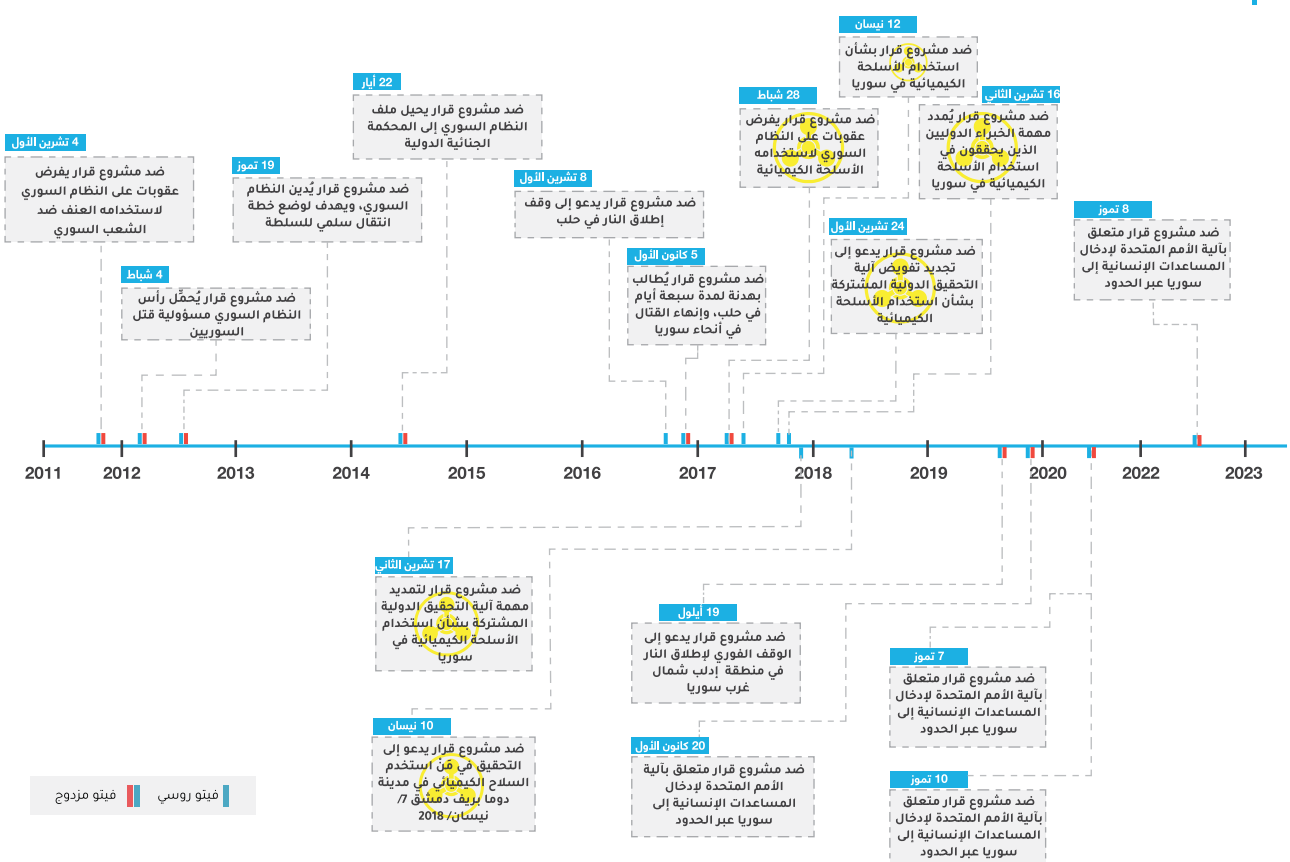

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

آذار 2023

واقع استخدام الفيتو من قبل روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي وارتفاع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد قوات الحلف السوري الروسي مع كل استخدام للفيتو منذ آذار 2011

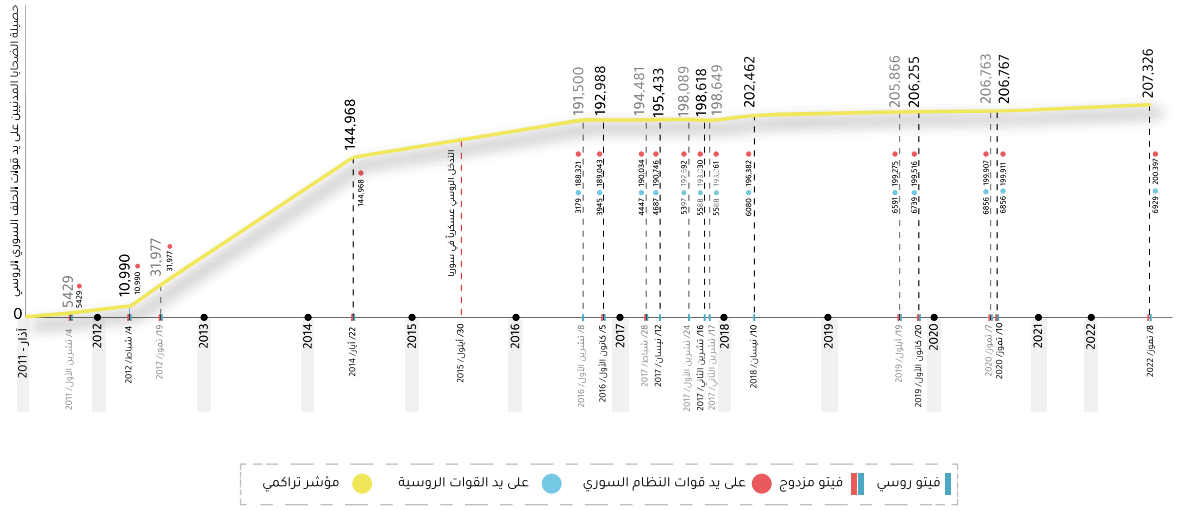

خامساً: تسييس ملف المساعدات الإنسانية منذ عام 2014

ساهم في تفاقم أضرار كارثة زلزال 6/ شباط/ 2023: سياسي:

حذرت الأمم المتحدة في 10/ تشرين الأول/ 2022 من أنّ سوريا ستشهد واحداً من أقسى فصول الشتاء هذا العام، بسبب نقص الوقود والطاقة وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وفي 22/ كانون الأول/ 2022 أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 في سوريا، والذي جاء فيه أنّ سوريا لا تزال تحوي أكبر عدد للنازحين داخلياً في العالم، بـ 6.8 مليون شخص، وأضاف أنه في عام 2023 سيكون هناك 15.3 مليون شخصٍ بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهي أعلى حصيلة تم تسجيلها منذ بداية النزاع، بما في ذلك 2.1 مليون نازحٍ يعيشون في مخيمات للنازحين داخلياً.

وقدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إحصائيتها الصادرة في 4/ كانون الثاني/ 2023، وجود 4.1 مليون شخصٍ يحتاجون للمساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية في شمال غرب سوريا، وأن 80 % من المستفيدين منها في ذلك الوقت هم من النساء والأطفال.

يعتمد سكان شمال غرب سوريا على المساعدات الأممية العابرة للحدود بشكل جوهري، وعلى مدار سنوات، تستغل روسيا ظروفهم القاسية لتتخذ منهم رهائن، وتبتز المجتمع الدولي للحصول على مكاسب مادية وسياسية، وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من أوائل الجهات التي أكدت أن إدخال المساعدات الأممية العابرة للحدود في سوريا ليس بحاجة إلى إذن من مجلس الأمن، وأصدرت أربعة تقارير أوضحت بشكل تفصيلي الأسباب القانونية والسياق الموجب لذلك[13]، ونؤكد منذ سنوات أن على المجتمع الدولي التخلص من الابتزاز الروسي للأبد، واتخاذ خطوة إدخال المساعدات الأممية الحيادية والضرورية دون الحاجة لإذن من مجلس الأمن. وضمن هذا السياق، دعمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مبادرة Cross Border Aid into Syria is Legal، التي انطلقت نهاية عام 2021، والتي توصلت لاستنتاج قانوني يتقاطع بشكل كبير جداً مع تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقامت المبادرة بجولات واجتماعات لنشر وتوضيح هذا الرأي القانوني.

13. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، على الأمم المتحدة الاستمرار بإدخال المساعدات العابرة للحدود حتى في حال استخدام روسيا الفيتو ضد تمديد قرار مجلس الأمن.
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، المساعدات الأممية إلى شمال سوريا حيادية وضرورية للغاية وبموافقة القوة المسيطرة، لا تحتاج إلى إذن من مجلس الأمن.
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، المساعدات الأممية عبر الحدود يجب أن تستمر في الدخول حتى في حال استخدام روسيا الفيتو في وجهها
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الفيتو الروسي لمنع دخول المساعدات الأممية العابرة للحدود غير قانوني ويهدف لنهب المساعدات الأممية.

لم يستجب المجتمع الدولي لكل تلك النداءات والتوصيات؛ الأمر الذي ساهم بشكل جدي في تفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية في شمال سوريا وبكل الحزن والأسف كانَ لذلك تداعيات كارثية إضافية، تضاف الى الأثر الكارثي للزلزال في منطقة شمال غرب سوريا، وكانت وصمة العار الأفظع تأخر وصول المساعدات الأممية إلى شمال غرب سوريا بعد الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا في 6/ شباط/ 2023، وإنَّ تأخر وصول المساعدات الأممية وترك المنظمات المدنية المحلية تواجهُ بمفردها أهوالَ الزلزال ومخلفاتهِ، تسبب في زيادة عدد الضحايا الذين ماتوا تحت الأنقاض. كما أن استجابة الأمم المتحدة لم تكن بشكل يتناسبُ مع هولِ الزلزال في شمال غرب سوريا؛ وتم تأخيرُ تفعيلِ بعض آليات الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث فيما لم تفعل آليات أخرى مثل إطلاقِ نداءات لحشد الجهود والفرق من كافة دول العالم، وقد أصدرنا في 15/ شباط تقريراً كاستجابة أولية تحدثنا فيه عن آليات الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث، وطالبنا فيه بفتح تحقيق داخلي لكشف الأسباب التي منعت الأمم المتحدة وأخرتها عن الدخول إلى شمال غرب سوريا لأيام بعد وقوع الزلزال.

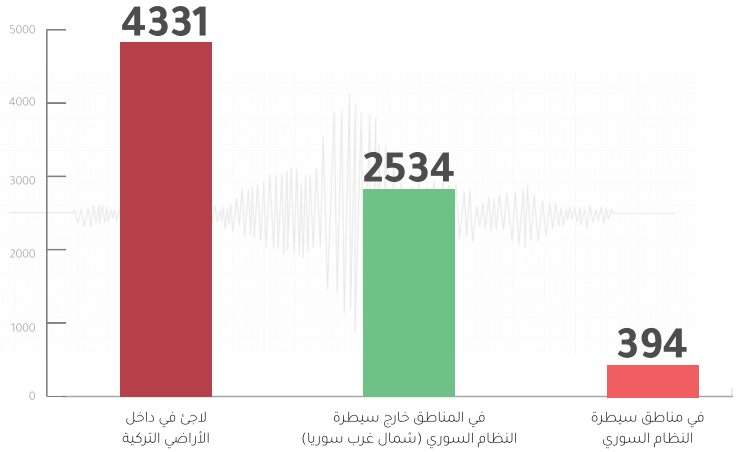

سجلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وفاة 7259 سورياً، ماتوا بسبب الزلزال وتأخر المساعدات الأممية والدولية منذ 6/ شباط/ 2023 حتى الـ 27 منه، يتوزعون بحسب مناطق السيطرة إلى 2534 توفوا في المناطق خارج سيطرة النظام السوري في شمال غرب سوريا، و394 توفوا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، و4331 لاجئاً سورياً توفوا داخل الأراضي التركية، وقد أصدرنا في الـ 28 من شباط تقريراً بعنوان "تسجيل وفاة 7259 سوري بينهم 2153 طفل و1524 سيدة بسبب الزلزال منهم 2534 في المناطق خارج سيطرة النظام السوري 394 في مناطق سيطرة النظام السوري و4331 في تركيا".

سادساً: كافة مراسيم العفو أفرجت عن 7351 معتقلا تعسفيا وما زال لدى النظام السوري قرابة135253 معتقلاً/مختفٍ قسرياً:

منذ اندلاع الحراك الشعبي في آذار/ 2011 اعتقل النظام السوري مئات آلاف السوريين، دون أيّ تهمٍ أو أدلة واضحة، وإنما جرت عمليات الاعتقال على خلفية سياسية للدفاع عن النظام السوري ضد أي تغيير سياسي، لهذا فهي عمليات اعتقال تعسفي غير مشروعة، وتنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان كما تنتهك الدستور السوري والقانون المحلي وقد فصلنا محددات التوقيف/الاعتقال والتحقيق وفق التشريعات المحلية في تقاريرنا الدورية. ومع تراكم اختفاء أعداد هائلة من المواطنين السوريين، وظهور تقارير حقوقية محلية ودولية تطالب بهم، وتصف الاختفاء القسري في سوريا بأنه يشكل جريمة ضد الإنسانية، بمعنى أنه سياسة مركزية من قبل النظام السوري، ظهرت فكرة تكثيف إصدار مراسيم عفو رئاسية عن البعض من هؤلاء المعتقلين، ونعتقد أن الهدف منها هو تخفيف الضغط على النظام السوري، وإظهارها من قبل الإعلام الرسمي على أنها مكرمة ومنحة، بمعنى أنه على الرغم من أن هؤلاء مجرمون ومدانون فقد تم العفو عنهم وإعطاؤهم فرصة أخرى.

أصدر النظام السوري منذ آذار/ 2011 ما لا يقل عن اثنين وعشرين مرسوم للعفو منح في معظمها العفو عن كامل أو نصف أو ربع العقوبة لمختلف الجرائم والجنح الجنائية بشكلٍ رئيس، وخصص في هذه المراسيم بعض المواد والأحكام المحدودة التي تخص المعتقلين على خلفية التعبير عن الرأي السياسي والمشاركة في الحراك الشعبي، إضافةً إلى شمول معظم المراسيم الأشخاص العسكريين الفارين من الخدمة العسكرية (المنشقين) مع اشتراط تسليم أنفسهم خلال مدة حددها كل مرسوم من تاريخ صدوره وحتى عدة أشهر، كما أتت بعض المراسيم كتمديد لأحكام مراسيم سابقة خاصةً تلك المتعلقة بالعسكريين أو من حملة السلاح من المدنيين لتسليم أنفسهم.

جميع المراسيم صدرت عن رئيس الجمهورية الذي يرأس السلطة التنفيذية، منتهكاً بذلك قانون العقوبات السوري، أما مجلس الشعب وهو الجهة التشريعية المخولة بدراسة وإقرار مراسيم العفو العامة لم يصدر عنه أي قانون عفو مطلقاً.

على الرغم من كافة مراسيم العفو فما زال لدى النظام السوري ما لا يقل عن 135253 ألف مواطنٍ ما بين معتقلٍ ومختفٍ قسرياً. وقد أصدرنا في 16/تشرين الثاني/ 2022 تقريراً بعنوان "تحليل لكافة مراسيم العفو التي أصدرها النظام السوري منذ آذار/2011 حتى تشرين الأول/2022"، أشرنا فيه إلى أنَّ كافة مراسيم العفو -حتى تاريخ اصدار التقرير- أفرجت عن 7351 معتقل (6086 مدنياً، و1265 عسكرياً) وذلك من مُختلف السجون المدنية والعسكرية والأفرع الأمنية في المحافظات السورية، من بين المدنيين الـ 6086 هناك 349 سيدة و159 شخصاً كانوا أطفالاً حين اعتقالهم. وبالتالي فإنَّ مراسيم العفو لا تفرج إلا عن قدرٍ محدودٍ جداً من المعتقلين، أما عمليات الاعتقال التعسفي فهي نهج واسع وما زال النظام السوري مستمراً في عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بصرف النظر عن مراسيم العفو التي يصدرها.

سابعاً: معضلة الاختفاء القسري شبح يلاحق ذوي المختفين، وتخوف على مصير قرابة 112 ألف مواطن سوري:

تعتبر سوريا من أسوأ بلدان العالم في ملف الاختفاء القسري، ويتحول قرابة 85 % من المعتقلين إلى مختفين قسرياً، ولا يزال حتى الآن قرابة 112 ألف شخص قيد الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع في سوريا. وعلى الرغم من أن كافة أطراف النزاع استخدمت الاحتجاز والإخفاء القسري لترهيب وإكراه المجتمعات الخاضعة لسيطرتها، إلا أن النظام السوري استخدمه بشكل منهجي كأحد أبرز أدوات القمع والإرهاب التي تهدف إلى سحق وإبادة خصومه السياسيين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم والمشاركة في المظاهرات التي طالبت بالتغيير السياسي، وسخر إمكانيات الأجهزة الأمنية التي تمتلك عشرات آلاف العناصر لملاحقة من شارك في الحراك الشعبي واعتقالهم وتعذيبهم وإخفائهم قسرياً، وذلك منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي. النظام السوري مسؤول عن قرابة 86 % من حصيلة المختفين قسرياً في سوريا منذ آذار/ 2011. وتحتوي قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان على آلاف الحالات من المختفين قسرياً من بينهم عشرات العائلات والنساء والأطفال الذين تعرضوا للإخفاء القسري بعد عملية اعتقالهم مباشرةً ولم تحصل عائلاتهم حتى على أبسط المعلومات عنهم منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم، وقد أخبرنا العديد من ذوي هؤلاء المختفين أنهم حاولوا بشتى الطرق الرسمية وغير الرسمية معرفة مصير ذويهم أو مكان احتجازهم، لكن دون جدوى، كما لم نستطع نحن كذلك من خلال تتبع عمليات نقل المعتقلين/المختفين بين مراكز الاحتجاز من خلال مقابلاتنا مع مئات الناجين والشهود الحصول على أية مشاهدات لهم ضمن مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وهذا ما يعزز مخاوفنا من أن يكونوا قد تعرضوا لعمليات تصفية وإعدام من قبل نقاط التفتيش التابعة لقوات النظام السوري والمسؤولة عن اعتقالهم ولم يتم نقلهم نهائياً لأي مركز احتجاز، على غرار ما حصل مع مختطفي حي التضامن بدمشق[14]، والذين نؤكد أنَّ أمجد يوسف وزملاءه (نجيب حلبي، بسام الحسن، فادي الصقر) -المسؤولون عن الحادثة- متورطون في اعتقال مئات السوريين وإخفائهم قسرياً، وإعدام قسم منهم، إضافةً إلى اغتصاب العديد من زوجات أو أقرباء هؤلاء المعتقلين الذين اختطفهم وأخفاهم قسرياً، وذلك مقابل حصول زوجاتهم على معلومات عن مصيرهم، إضافةً إلى العديد من الانتهاكات الأخرى التي مارستها الأجهزة الأمنية وما تزال بحق المواطن السوري من نهب ممتلكات، والحط من الكرامة الإنسانية.

14. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثاني عشر: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2022، ص 76.

ما لا يقل عن 1609 مختفٍ قسرياً أقر النظام السوري بوفاتهم عبر دوائر السجل المدني، نعتقد أنهم توفوا بسبب التعذيب:

في معظم الأحيان لا يقوم النظام السوري بإبلاغ ذوي الضحايا بوفاتهم داخل مركز الاحتجاز في تاريخ وفاتهم، وتعلم العائلات بوفاة أبنائها إما عبر الناجين من مراكز الاحتجاز أو بعد مراجعتهم عدة مرات لمقرات الشرطة العسكرية بدمشق، أو عبر دوائر السجل المدني، وغالباً ما تحصل العائلات على هذه المعلومات بعد سنين عدة من تاريخ وفاة المعتقل.

مطلع عام 2018 صعق بعض أهالي المختفين قسرياً عندما علموا عبر دوائر السجل المدني أن أبناءهم المختفين قسرياً في مراكز احتجاز النظام السوري قد لقوا حتفهم منذ سنوات. وقد أصدرنا 4 تقارير تحدثنا فيها عن ظاهرة إخطار النظام السوري عن طريق دوائر السجل المدني لأهالي مختفين قسرياً لديه، بأن أبناءهم قد توفوا، والتي استمرت بعد عام 2018 ولكن بوتيرة أقل.

مع بداية عام 2022 بدأت تصلنا شهادات وفيات لحالات لم يتم الكشف عنها سابقاً، كما لم يتم إخطار أهلها بها، من ضمنها نشطاء بارزون جداً في الحراك الشعبي ضد النظام السوري، من ضمنهم نساء وأطفال، وهذا السبب دفعنا إلى العمل منذ بداية العام على هذه القضية الشديدة الحساسية ومتابعتها بدقة، وحتى نهاية كانون الأول حصلنا على 547 بيان وفاة جديد، وما يميز هذه البيانات أننا حصلنا عليها من مصادر داخل النظام السوري، ولم تنشرها دوائر السجل المدني، ولم تخبر أهلهم بوفاتهم. وقد أصدرنا في 20/ كانون الأول/ 2022 تقريراً مفصلاً حول هذه القضية.

دعمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كافة مطالب لجنة التحقيق الدولية المستقلة منذ تقريرها الأول في تشرين الثاني/ 2011 بضرورة إنشاء آلية أممية تنحصر مهمتها في قضية المفقودين بمن فيهم المختفين قسرياً[16]، وأكدنا في عشرات التقارير السابقة أن ضخامة حصيلة المختفين قسرياً في سوريا التي بلغت قرابة 112 ألف مختفٍ قسرياً، قرابة 86 % منهم لدى قوات النظام السوري، تجعل الحاجة إلى مثل هذه الآلية مطلباً ملحاً لجميع الضحايا المفقودين ولأسرهم، وقد قدمنا تقريراً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول رؤيتنا لهذه الآلية، وأكدنا على أننا سوف نتعاون معها في حال إنشائها، وعلى استعداد لتزويدها بالمعلومات والبيانات التي تم توثيقها ضمن قاعدة بياناتنا على مدى اثنا عشر عاماً.

15. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري يسجل مختفين قسرياً على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني.
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري يُدين نفسه ويُقرُّ بوفاة 836 من سوريين مُختفين قسرياً لديه، ومجلس الأمن ميت.
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري يُقرُّ بمقتل 1056 مواطناً سورياً من المختفين قسرياً لديه عبر دوائر السجل المدني بينهم 54 من أبناء دير العصافير كشف عن مصيرهم في شباط وآذار 2022.
الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تحصل على المئات من بيانات الوفاة لمختفين قسريا لدى النظام السوري لم يخبر بهم أهلهم ولم تعلن عنهم دوائر السجل المدني.
16. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، التقرير الأول (23) (A/HRC/S-17/2/Add.1 تشرين الثاني 2011)، الفقرة 112 (ك).

ثامناً: سوريا ليست آمنة على سكانها ولا لعودة اللاجئين:

إن الانتهاكات المستمرة من قبل مختلف أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا هي السبب الرئيس وراء توليد مزيد من اللاجئين، وعلى الرغم من تراجع وتيرة بعض الانتهاكات في العامين الأخيرين، لكن الأثر التراكمي لهذه الانتهاكات على مدى اثني عشر عاماً خلّف أوضاعاً كارثية لحالة حقوق الإنسان في سوريا، من قتل، اعتقال تعسفي وإخفاء قسري، تشريد قسري، التعذيب، نهب أراضي وممتلكات، وفلتان أمني أدى إلى عمليات اغتيال وقتل عبر التفجيرات عن بعد، وغير ذلك من أنماط الانتهاكات. وبسبب هذه الانتهاكات التي تهدد جوهر حقوق وكرامة الإنسان، وعدم وجود أي أفق لإيقافها أو محاسبة المتورطين فيها، يحاول المئات من السوريين الفرار من أرضهم، وبيع ممتلكاتهم، وطلب اللجوء حول العالم، ولا يفكر الغالبية العظمى من اللاجئين في العودة إلى سوريا بل إن كثير من المقيمين فيها يرغبون في مغادرتها، لأنها أصبحت بلداً غير قابل للحياة، ولا يحترم أبسط حقوق الإنسان، وانعكس ذلك على الاقتصاد، الذي تداعى بشكل إضافي وضخم جداً مقارنةً مع عام 2021، وصنفت سوريا ضمن أسوأ مؤشرات دول العالم في العديد من حقوق الإنسان الأساسية. كما حلت سوريا في المرتبة 161 من بين 163 دولة من دول العالم على قائمة المؤشر السنوي للسلام العالمي(GPI[17]) ، الصادر في 2/ كانون الثاني عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP).

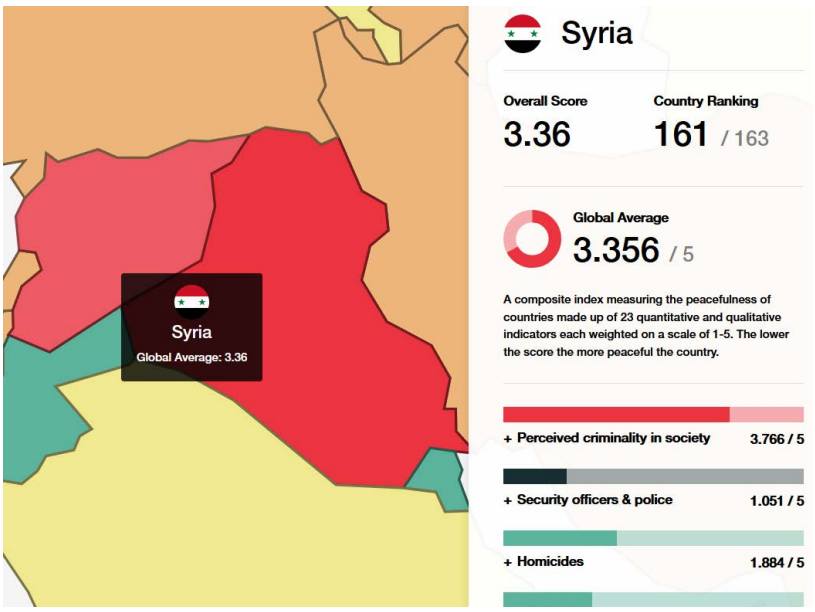

في هذا السياق تحاول روسيا ترويج أنَّ سوريا آمنة ومستقرة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، وجاهزة لاستقبال اللاجئين العائدين، وتهدف من وراء ذلك إلى فكِّ عزلة النظام السوري، وابتزاز الدول الأوروبية عبر الأحزاب اليمينية المتطرفة، وإعادة اللاجئين السوريين مقابل المساهمة في ملف إعادة الإعمار، وتصوير أن المباني والمراكز الحيوية المتضررة هي السبب وراء عدم عودة اللاجئين.

وبالتزامن مع الدعوات التي أطلقها النظام السوري ورغم التضييق الذي يعاني منه اللاجئون في بلدان اللجوء، رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان استمراراً في موجات الهجرة؛ ونعتقد أن ذلك يعود للأسباب التالية:

17. يغطي مؤشر السلام العالمي 99.7 % من سكان العالم ويتم حسابه باستخدام 23 مؤشراً نوعياً وكمياً، ويقيس حالة السلام عبر 3 مجالات، مستوى الأمان والأمن المجتمعين، ومدى استمرار الصراع الدولي والمحلي، ودرجة العسكرة.

- استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل مختلف أطراف النزاع وبشكل رئيس قوات النظام السوري وحلفائه.
- عدم توقف العمليات العسكرية من قبل مختلف أطراف النزاع في عدة مناطق في سوريا.
- تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي والإنساني في مختلف المناطق في سوريا؛ وهي نتيجة طبيعية لتداعيات قرابة 12 عاماً من النزاع. وقد ذكر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الأخير أن العام 2022 هو الأسوأ على الصعيد الاقتصادي والإنساني منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا[18] كما أكد التقرير ذاته على أن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين[19].

وبسبب تدهور أوضاع اللاجئين في دول الجوار وخصوصاً لبنان، تليها تركيا، رصدنا استمرار رحلات اللجوء غير النظامية التي يقوم بها اللاجئون في محاولة منهم للعبور إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر البر من تركيا أو عبر البحر المتوسط سواء من تركيا أو لبنان أو دول المغرب العربي، والمحفوفة بالمخاطر. وقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في 25/ تشرين الأول/ 2022، أنّ مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة وثّق ما لا يقل عن 5684 حالة وفاة على طرق الهجرة إلى أوروبا وداخلها منذ بداية عام 2021، جاء السوريون في قائمة الجنسيات التي تم التعرف عليها من بين الضحايا.

وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن النظام السوري وحلفاءه هم المسؤولون عن إجبار السوريين على المخاطرة بحياتهم في رحلات الهجرة غير النظامية سعياً للوصول إلى بلد أكثر أمناً يوفر أبسط متطلبات العيش الكريم لهم.

عمليات ترحيل اللاجئين، وممارسات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء تشكل انتهاكاً للقانون الدولي:

لا يحق لأية حكومة أن تقيّم الأوضاع في سوريا، ثم بناءً على هذا التقييم تتخذ قرارات بترحيل اللاجئين السوريين لديها إلى سوريا، إنَّ مهمة تقييم الأوضاع في سوريا هي من وظيفة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة التحقيق الدولية، والمنظمات الحقوقية الدولية، والمنظمات المحلية المختصة والفاعلة بتوثيق الانتهاكات في سوريا، وجميع هؤلاء أكدوا أنَّ سوريا بلد غير آمن.

وقد أكدنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عشرات التقارير، وكذلك وفقاً لتقارير لجنة التحقيق الدولية، أكدنا تعرض اللاجئين العائدين إلى أنماط الانتهاكات نفسها التي يعاني منها السكان المقيمين في سوريا والسبب الأساسي هو غياب القانون وهيمنة القمع والاستبداد وتمركز السلطات، ولن يكون هناك عودة حرة وكريمة للاجئين دون تحقيق انتقال سياسي نحو نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2014 حتى آذار/ 2023 ما لا يقل عن 2504 حالة اعتقال تعسفي بينها 257 طفلاً و199 سيدة (أنثى بالغة)، بحق لاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا، جميعهم تم اعتقالهم على يد قوات النظام السوري. أفرج النظام السوري عن 1517 حالة وبقيت 987 حالة اعتقال، تحوَّل 746 منها إلى حالة اختفاء قسري. كما سجلنا اعتقال ما لا يقل عن 984 نازحين عادوا إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري، من بينهم 22 طفلاً و18 سيدة، أفرج النظام السوري عن 246 حالة وبقيت 738 حالة، تحوَّل منهم 472 إلى مختفين قسرياً.

18. "تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السوري إلى الدورة العادية ال51 لمجلس حقوق الإنسان"، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، الفقرة 9، (14 أيلول 2022).
19. "تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السوري إلى الدورة العادية ال51 لمجلس حقوق الإنسان"، لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، الموجز، (14 أيلول 2022).

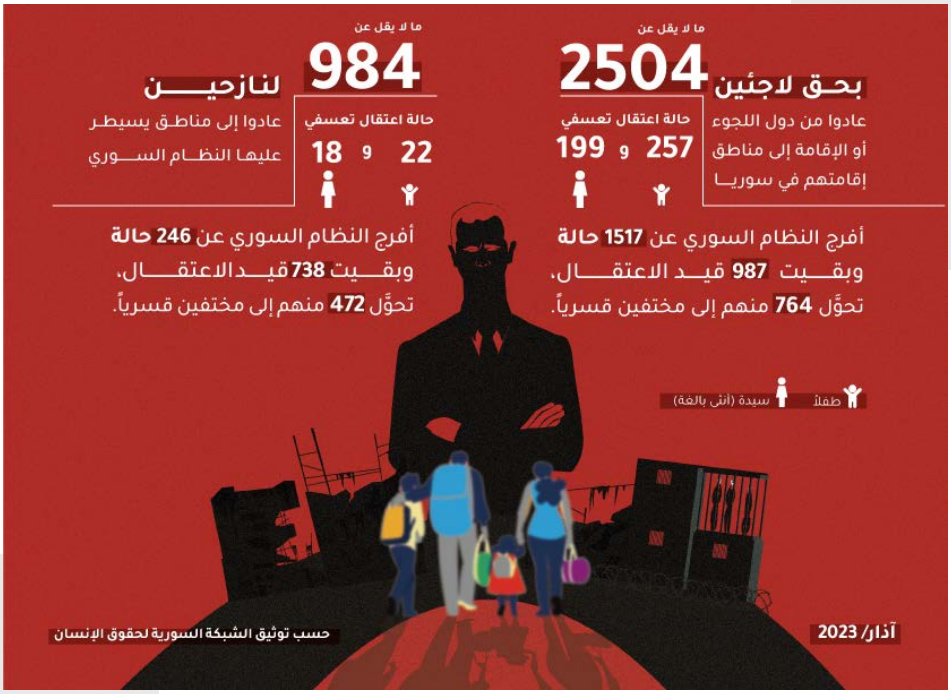

تاسعاً: بعد ارتكابه انتهاكات فظيعة وجرائم ضد الإنسانية؛ محاولات لإعادة تعويم النظام السوري:

إن تطبيع العلاقات مع النظام السوري يعتبر إهانة للدولة التي تقوم بذلك، قبل أن يكون إهانة لملايين الضحايا السوريين وبشكل خاص الذين قتلوا بمختلف أشكال الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيميائية، والذين قتلوا تحت التعذيب، كما أنه انتهاك للقانون الدولي لأنه عبارة عن دعم لنظام ارتكب جرائم ضد الإنسانية بحق شعبه، وما زال مستمراً حتى الآن، وقد شهدت السنوات الـ 3 الأخيرة محاولات لإعادة تعويم النظام السوري سياسياً[20] ، قادت تلك المحاولات روسيا، وحليفتها الجزائر[21]، وكان من المستغرب والمستهجن دخول الأردن على هذا الخط المناهض لحقوق الإنسان السوري، إضافةً إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة[22] وحركة المقاومة الإسلامية حماس[23].

لم تقتصر هذه المحاولات على الدول بل تعدتها إلى مسؤولين في منظمات أممية إضافة إلى منظمات دولية، وقد أشرنا إلى أبرزها في تقريرنا السنوي السابق[24]، وزادت وتيرة تلك الزيارات بعد زلزال 6/ شباط المنصرم 2023، وذلك بهدف التفاوض مع النظام السوري لتمرير المساعدات الإنسانية، لأن النظام السوري يشترط زيارات من مسؤولين أمميين ودوليين مقابل تمرير المساعدات، وهذه مؤشرات إضافية على أن النظام السوري يتخذ من متضرري الزلزال رهائن كي يستفيد من الزلزال سياسياً، بعيداً عن أية اعتبارات قانونية، إضافةً إلى كونه ينهب قرابة 95 % من المساعدات الإنسانية المقدمة للمتضررين كما أشرنا في تقريرنا الصادر في 28/ شباط[25].

20. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في الذكرى الحادية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي: توثيق مقتل 228647 مدنيا بينهم 14664 بسبب التعذيب واعتقال تعسفي/ إخفاء قسري لـ 151462. وتشريد قرابة 14 مليون سوري، ص 25.
21. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إدانة محاولات الجزائر تكريس إفلات النظام السوري من العقاب والتصويت 9 مرات لصالحه في مجلس حقوق الإنسان.
22. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إدانة محاولات الجزائر تكريس إفلات النظام السوري من العقاب والتصويت 9 مرات لصالحه في مجلس حقوق الإنسان، ص 8.
23. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري قتل 3207 فلسطينيا بينهم 497 تحت التعذيب، واعتقل وأخفى قسريا 2721 منذ آذار/2011 حتى الآن.
24. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في الذكرى الحادية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي: توثيق مقتل 228647 مدنيا بينهم 14664 بسبب التعذيب واعتقال تعسفي/ إخفاء قسري لـ 151462. وتشريد قرابة 14 مليون سوري، ص 25.
25. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تسجيل وفاة 7259 سوري بينهم 2153 طفل و1524 سيدة بسبب الزلزال منهم 2534 في المناطق خارج سيطرة النظام السوري 394 في مناطق سيطرة النظام السوري و4331 في تركيا، ص5.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات:

- فشل النظام السوري في مسؤوليته في حماية شعبه من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إنَّ هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب[26] .

- انتهكت كافة أطراف النزاع في سوريا كلاً من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والنظام السوري وحلفاؤه هم المرتكب للكمِّ الأكبر من الانتهاكات.

- لقد ارتكبت قوات النظام السوري انتهاكات متعددة من القتل خارج نطاق القانون، والتَّعذيب، والتشريد القسري، وغير ذلك من الجرائم التي ترقى إلى جرائم ضدَّ الإنسانية؛ بسبب منهجيتها وسِعَةِ نطاقها معاً. كما ارتكبت جرائم حرب عبر القصف العشوائي، وتدمير المنشآت والأبنية، ولم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن، وبشكل خاص القرار رقم 2042 المتعلق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار 2139 الخاص بوقف الهجمات العشوائية والاختفاء القسري، وكل ذلك دون أية محاسبة، بل يحظى ذلك بالشرعيَّة عبر الغطاء الروسي الصيني والصَّمت الغربي.

- تُسيطر الدولة بشكل مركزي على مراكز الاحتجاز التابعة لها وهذه المراكز الأمنية لا تخضع لأية رقابة قضائية من قبل النيابة العامة على الإطلاق خلافاً لما ينص قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولذا فإنه من المستبعد أن تجري وفيات بسبب التعذيب دون معرفة النظام الحاكم في الدولة، وعلى مدى السنوات الماضية انتشرت بشكل واسع ضمن المجتمع السوري ووسائل الإعلام السورية المحلية والعربية والدولية مئات التقارير عن وفيات بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، كما أنَّ النظام السوري نفسه أبلغ عشرات من الأهالي عن وفيات أبنائهم ضمن مراكز الاحتجاز وغالباً ما كان يعزو السبب إلى "أزمة قلبية" ودون أن يسلم الجثمان إلى ذوي الضحية.

- إنَّ النظام السوري مسؤول عن إثبات أنَّ حالات الوفيات التي وقعت لم تكن بسبب التعذيب، وتسليم جثامين الضحايا إلى ذويهم.

- يصدر النظام السوري إحصائيات مزورة عن سكان سوريا، ويرفض تسجيل المواطنين السوريين الذين قتلهم عبر عمليات القصف أو التعذيب ضمن دوائر السجل المدني، ولا يقوم بنشر قوائم السجل الانتخابي، ويستطيع بالتالي وضع النسبة التي يريدها من المشاركين في الانتخابات.

- لقد وافقت الدول بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005[27] على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إنَّ هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب[28].

26. "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الفقرة 139، 24 تشرين الأول 2005.
27. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 138، https://undocs.org/ar/A/RES/60/1
28. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 139، https://undocs.org/ar/A/RES/60/1

- النظام السوري لا يكترث بعملية الانتقال السياسي لأنها سوف تؤدي إلى الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.
- يجب أن يتمكن جميع المدنيين في حالات النزاعات المسلحة من الحصول على جميع المساعدات الضرورية[29] ، وفقاً للقانون الدولي العرفي[30].
- لا يمكن لروسيا التذرع بمفهوم السيادة وموافقة النظام السوري، لأنه المتسبب الرئيسي في تشريد ملايين النازحين، ولا يكترث بوصول المساعدات الأممية إليهم.
- خرقت القوات الروسية قرار مجلس الأمن رقم 2139 وأيضاً القرار رقم 2254 عبر عمليات القصف العشوائي، إضافة إلى انتهاك العديد من بنود القانون الإنساني الدولي مُرتكبة عشرات الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب عبر عمليات القصف العشوائي عديم التمييز وغير المتناسب في حجم القوة المفرطة، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكِّل جرائم حرب.
- لم تقم السلطات الروسية أو السورية وبقية أطراف النزاع بأية تحقيقات جدية عن هجماتها طيلة هذه السنوات، كما أنهم لم يمنعوا الهجمات، ولم يعاقبوا المسؤولين عنها.
- عرقلت روسيا العملية السياسية، وتسببت في أزمة إنسانية خانقة لملايين النازحين داخلياً عبر منع المساعدات الأممية العابرة للحدود من الدخول بحرية إلى سوريا، وقد تورطت مع النظام السوري في تشريد الغالبية العظمى من النازحين داخلياً.
- لقد توزَّط النظام الروسي في دعم النظام السوري الذي ارتكب جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب بحق الشعب السوري، عبر الدفاع عنه سياسياً، وفي مختلف المحافل الدولية، وعبر تزويده بالسلاح والخبرات العسكرية، وتجلى ذلك بشكل صارخ في التدخل العسكري المباشر إلى جانبه، وإنَّ دعم نظام متورط في جرائم ضدَّ الإنسانية يُشكِّل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ويجعل النظام الروسي عرضة للمحاسبة.

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام الفيتو لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى اثنا عشر عاماً مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".

29. المادة 23، اتفاقية جنيف الرابعة، https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/INTRO/380?OpenDocument
30. المواد (71-68)، البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977?activeTab=1949GCs-APs-and-commentaries
المادة 8، البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف، https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/INTRO/475?OpenDocument
المادة 18، البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف، https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/INTRO/475?OpenDocument
"يسمح أطراف النزاع بمرور مواد الإغاثة الإنسانية المدنيين المحتاجين إليها، وتسهّل مرورها بسرعة وبدون عرقلة؛ وتقدم الإغاثة بدون تحيز أو أي تمييز مجحف، مع احتفاظ الأطراف بحق مراقبتها."، القاعدة 55، القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
"يؤمّن أطراف النزاع للأفراد المخوّلين العمل في الإغاثة الإنسانية حرية الحركة اللازمة للقيام بوظائفهم. ويمكن تقييد حركتهم مؤقتاً في حالات الضرورة العسكرية القهرية فحسب."، القاعدة 56، القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

- إيجاد طرق وآليات لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم 2041 و2042 و2139 والبند 12 في القرار رقم 2254، الخاصة بالمعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع، وإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- الكشف عن مصير قرابة 112 ألف مختفٍ قسرياً في سوريا، قرابة 86 % منهم لدى النظام السوري.
- إثرَ عدم التزام الأطراف وبشكل خاص النظام السوري بأي من قرارات مجلس الأمن الدولي سواء المتعلقة بالأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الاختفاء القسري، لا يبقى أمام مجلس الأمن الدولي بعد اثنا عشر عاماً سوى التَّدخل عسكرياً؛ بهدف حماية المدنيين السوريين.
- يجب ألا يكون هناك استخدام للفيتو في حالة الدولة المنخرطة في النزاع، وروسيا منخرطة بشكل مباشر ضمن النزاع السوري وتستخدم الفيتو لصالحها ولصالح النظام السوري وهم أطراف في هذا النزاع المسلح.
- نقل المسألة السورية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتطبيق مبدأ اتحاد من أجل السلام، وذلك بعد فشل مجلس الأمن أزيد من عشر سنوات في حماية المدنيين وفي إنهاء النزاع السوري.
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- ضمان أمن وسلامة ملايين اللاجئين السوريين وخاصة النساء والأطفال. الذين تشردوا في دول العالم، وكفالة سلامتهم من الاعتقال أو التَّعذيب أو الإخفاء القسري في حال رغبتهم في العودة إلى المناطق التي سيطر عليها النظام السوري.
- مطالبة كافة وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- رفع اليد عن التحكم بدخول المساعدات الأممية العابرة للحدود، فهي تدخل ضمن نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الشؤون الإنسانية.

المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري. وزيادة جرعات الدعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P) إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- توسيع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد النظام الروسي بسبب ارتكابه جرائم حرب في سوريا، وبسبب استمراره في خرق العقوبات المفروضة على النظام السوري، ومساعدته في خرق قرارات مجلس الأمن بما فيها المتعلقة بعدم تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة.
- تشكيل ضغط حقيقي على روسيا وإيران واعتبارهما شريكَين رئيسَين في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا؛ نظراً لاستمرارهما في تزويد النِّظام السوري بالسلاح، ولاشتراكهما المباشر في آلاف الانتهاكات بحق المواطن السوري.
- تأمين حماية ومساعدة النساء والأطفال المشردون قسرياً من نازحين ولاجئين، ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في مجال الحماية تحديداً.
- الوفاء بالالتزام بالتبرعات المالية التي تمَّ التَّعهد بها:
  - مساعدة دول الطوق وتقديم كل دعم ممكن لرفع سويّة التعليم والصحة في هذه الدول التي تحتضن العدد الأعظم من اللاجئات النساء والأطفال.
  - إيجاد آليات لوقف قصف المدارس ورياض الأطفال وحمايتها، والعمل على خلق بيئة تعليمية آمنة، وهذا أقل مستويات حماية المدنيين.
- يجب في الحدِّ الأدنى الضغط على النظام السوري للسماح بزيارة مراقبين دوليين بمن فيهم لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمراكز احتجاز النساء، دونَ قيد أو شرط.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.
- الإسراع في إنجاز الحل السياسي الذي يمكن السوريين من إجراء انتخابات سياسية وبرلمانية ومحلية نزيهة وشفافة وتراعي قواعد القوانين الانتخابية.
- التنديد بالقوانين التي يصدرها النظام السوري والتي تنتهك حقوق الملايين من الشعب السوري، وتفرض بقوة السلاح والسلطة.

كافة أطراف النِّزاع:

- الالتزام بقواعد القانون العرفي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وتحييد المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين والرهائن، وإيقاف التَّعذيب والكشف عن مصير المختفين والمفقودين.
- احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطرون عليها.

إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية:

- تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنُّب ضغوط وابتزاز النظام السوري بهدف تسخير المساعدات لصالحه.
- تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الأطفال والناجيات وبشكل خاص الذين تأثروا بالانتهاكات بشكل مباشر، أو تعرضوا للعنف وللاستغلال الجنسي، والتزويج القسري، وبحسب المناطق الأكثر تضرراً.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- النظام السوري مستمر بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية دون أي اعتبار للعملية التفاوضية، وعلى المبعوث الدولي اتخاذ موقف واضح تجاه شلل عملية الانتقال السياسي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.

إلى الدول الداعمة والاتحاد الأوروبي:

- دعم عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا التي تكشف ممارسات النظام السوري الفظيعة وتفضح استمراريتها، وانتهاكها لمبادئ القانون الدولي.
- اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تسريع إنجاز الانتقال السياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ما زالت الأوضاع في سوريا في حالة حرجة على صعيد احترام الحقوق الأساسية وقد يتعرض أي مواطن للاعتقال وفقاً لهذه القوانين المبهمة والفضفاضة ولذا نوصي بعدم إعادة اللاجئين إلى أن يتم تحقيق الانتقال السياسي، فلن يكون هناك أي استقرار وأمان في ظلِّ بقاء النظام السوري الحالي ومحكمة قضايا الإرهاب.
- لا بُدَّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على داعمي النظام السوري الرئيسين، إيران وروسيا، وهذا أمر بإمكان الاتحاد الأوروبي تطبيقه بفاعلية كبيرة، وتبقى مطالب حماية المدنيين والمناطق الآمنة أمراً أساسياً، لكنَّ العقوبات الاقتصادية أمر فعّال.
- تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهم في المجتمع مرة أخرى، ودعم عمليات دعم وإعادة تأهيل الناجيات في مناطق النزوح واللجوء.

إلى دول الجوار:

- ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، واحترام حقوقهم، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، والاسراع في لم الشمل، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها أن تُخفف الوطأة عن دول الجوار، وأن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعداتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

إلى جامعة الدول العربية:

- الرفض المطلق لعودة النظام السوري إلى الجامعة العربية في ظل تورطه المستمر حتى اللحظة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.

شكر وتقدير

كل الشُّكر والتَّقدير لأهالي الضحايا وأقربائهم ولجميع النشطاء المحليين من المجالات كافة، الذين لولا مساهماتهم وتعاونهم معنا لما تمكنَّا من إنجاز هذا التقرير على هذا المستوى، وخالص العزاء لأسر الضحايا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org